



## الضفة الغربية وغزة

11 سبتمبر 2013

### قضايا مختارة<sup>1</sup>

أعدت هذه الورقة أنا يونيغوفسكايا ومارسن ساسن وأودو كوك وكارستن جونيوس، بمساعدة في البحث من هانيا قسيس ورفيق سليم (جميعهم من دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

وافقت عليها  
دائرة الشرق الأوسط  
وآسيا الوسطى

### المحتويات

3 سلامة نموذج تمويل الموازنة العامة للضفة الغربية وغزة في الأجل متوسط

3 ألف- مقدمة

4 باء- تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة ونتائجه

5 جيم- التوصيات في مجال السياسات

### الشكلان البيانيان

8 1. آفاق التمويل العام متوسط الأجل

9 2. مقارنة مؤشرات مختارة للموازنة العامة مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

10 المراجع

11 النمو في الاقتصاد الفلسطيني

11 ألف- قصة النمو

14 باء- تشخيص النمو

19 جيم- التوصيات المتعلقة بالسياسات

19 دال- كيف يمكن أن يتطور الاقتصاد في حالة إجراء إصلاحات محدودة؟

21 المراجع

<sup>1</sup> يقدم الصندوق خدمات فنية إلى الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك مشورة بشأن السياسات في مجالات الاقتصاد الكلي والموازنة العامة والمالية، فضلاً عن مساعدة فنية مع التركيز على إدارة الضرائب وإدارة النفقات العامة والإشراف المصرفي واللوائح المصرفية وإحصاءات الاقتصاد الكلي. راجع [www.imf.org/wbg](http://www.imf.org/wbg) للاطلاع على تقارير الخبراء الأخيرة.

22 \_\_\_\_\_ الصلة بين النمو والعمالة والبطالة في الضفة الغربية وغزة

22 \_\_\_\_\_ ألف- مقدمة

24 \_\_\_\_\_ باء- مرونة العمالة وسيناريوهات البطالة

26 \_\_\_\_\_ جيم- الاستنتاجات والتوصيات

**الشكل البياني**

27 \_\_\_\_\_ 1. تطور البطالة في الضفة الغربية وغزة تحت مختلف الافتراضات للنمو والتغيرات في اللوائح والقيود

28 \_\_\_\_\_ محددات نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة

28 \_\_\_\_\_ ألف- مقدمة

29 \_\_\_\_\_ باء- تكوين إجمالي الائتمان وتطوره

31 \_\_\_\_\_ جيم- تحليل آثار الطلب على الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمعروض منه

32 \_\_\_\_\_ دال- مناقشة نتائج الاقتصاد القياسي

35 \_\_\_\_\_ هاء- مقارنات إقليمية لمستوى الائتمان المقدم للقطاع الخاص

37 \_\_\_\_\_ واو- الخلاصة

**الشكلان البيانيان**

38 \_\_\_\_\_ 1. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، 2013

39 \_\_\_\_\_ 2. مؤشرات السلامة المالية، 2004-2012

40 \_\_\_\_\_ **المراجع**

## 1 سلامة نموذج تمويل الموازنة العامة للضفة الغربية وغزة في الأجل متوسط<sup>1</sup>

طبقت السلطة الفلسطينية على مدى السنتين السابقتين سياسة مالية تقوم على نموذج يتضمن مستويات عجز كبيرة في الموازنة يمول معظمها المانحون. غير أن معونة المانحين لم تكن كافية لسد فجوات التمويل بالكامل، مما دفع السلطات إلى اللجوء إلى التمويل بالتأخرات والإقراض من النظام المصرفي. وبالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى تزايد الضغط المالي، طغت الإدارة النقدية من يوم إلى يوم على صنع السياسات والتخطيط للأجل الطويل. والاستنتاج الرئيسي لهذا الفصل هو أن هذا الوضع غير قابل للاستمرار، وأنه يعني ضمناً تعرض استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار الاجتماعي إلى مخاطر. ونقترح مجموعة من خيارات السياسات التي تهدف إلى تحقيق التقارب بين الإيرادات والإنفاق وبين التمويل المتاح.

### ألف - مقدمة

1- تبدو علامات شدة على النموذج المالي للسلطة الفلسطينية وهناك شكوك حول سلامته في الأجل المتوسط. اعتمدت السلطة الفلسطينية لفترة طويلة على معونة المانحين لتمويل مستويات العجز الكبيرة في الموازنة. غير أن المعونة انخفضت في السنتين الأخيرتين، من حيث القيمة بالدولار وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وفي حين ظلت مستويات العجز بدون تغيير عموماً، فقد ظهرت فجوة كبيرة في التمويل. ولسد هذه الفجوة، لجأت السلطة الفلسطينية إلى تراكم المتأخرات وتوسيع نطاق التمويل المصرفي المحلي. وبحلول نهاية عام 2012، وصلت المتأخرات إلى 1.5 مليار دولار، أو 14.5% من إجمالي الناتج المحلي، حيث زادت بأكثر من مليار دولار أمريكي في سنتين فقط.<sup>2</sup> وتستحق نصف المتأخرات تقريباً لصندوق المعاشات التقاعدية - وينتج عنها التزامات مالية مستقبلية غير ممولة - ويتألف النصف المتبقي من المتأخرات من سلع وخدمات ورد ضريبي للقطاع الخاص والمرافق الإسرائيلية.<sup>3</sup> وفي هذه الأثناء، وصل الإقراض من البنوك إلى 1.4 مليار دولار في نهاية عام 2012 (112% من رأس المال السهمي) وبدأ في تهديد الاستقرار المالي، نظراً لتجاوز البنوك للهدف الإرشادي الاحترازي للإقراض إلى الحكومة.<sup>4</sup> وفي السنتين الأخيرتين، زاد الدين العام، بما في ذلك المتأخرات، بنحو 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، حيث وصل إلى 38%، أي نقطتين مئويتين فقط أقل من العتبة المنصوص عليها في قانون الدين العام والبالغة 40%.<sup>5</sup>

2- الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو دراسة إمكانية استمرار نموذج التمويل المالي للسلطة الفلسطينية في الأجل المتوسط في سيناريو أساسي للحالة الراهنة. تتسم استمرارية أوضاع المالية العامة ببعدين. ويتعلق البعد الأول بعجز في الموازنة العامة يمكن تمويله بدون اللجوء إلى المتأخرات، أو فرض أعباء بلا داع على السكان عن طريق قطع الإنفاق جزافاً. وتؤدي المتأخرات الحكومية المستحقة للقطاع الخاص إلى الإخلال باستقرار الاقتصاد نظراً لأنها تضعف الانضباط المالي وتزيد تكاليف الائتمان، وبالتالي تقيد النمو. كما أنها تؤدي إلى تفاقم المشاكل المالية التي تواجهها الحكومة عن طريق زيادة المتأخرات الضريبية. وفي الحالات المتطرفة، يمكن أن تخرق سلسلة المتأخرات جميع القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى التجارة بالمقايضة وشلل اقتصادي على نطاق واسع. ومن الناحية الأخرى، فإن خفض الإنفاق في جميع القطاعات أو عشوائياً يضعف قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية ويمكن أن يؤدي إلى فقدان التماسك الاجتماعي. والبعد الثاني يعني ضمناً تراكم عجز يتسق مع استمرارية القدرة على تحمل الدين في الأجل المتوسط. وفي الحالتين، فإن

<sup>1</sup> أعدت هذا الفصل أنا يونيغوفسكايا.

<sup>2</sup> هذا الرقم تقديري مستمد عن طريق جمع التدفقات السنوية. ولا يتضمن المتأخرات التي يمكن تسويتها مقابل التزامات ضريبية، وقد لا يكون شاملاً.

<sup>3</sup> وفقاً للحسابات الإسرائيلية، وصلت المتأخرات للكهرباء، بما في ذلك الخاصة بالبلديات والسلطة الفلسطينية، إلى 900 مليون شيقل إسرائيلي جديد في يونيو.

<sup>4</sup> الهدف الإرشادي الاحترازي للإقراض إلى السلطة الفلسطينية هو ألا تزيد القروض عن 100% من رأس المال السهمي للبنك.

<sup>5</sup> هذه العتبة منصوص عليها في قانون الدين العام.

الوضع في الضفة الغربية و غزة يثير القلق في حالة البقاء على إطار التمويل الحالي للموازنة العامة. ويركز هذا الفصل أساسا على بُعد التمويل في استمرارية القدرة على تحمل الدين؛ ويتناول الملحق الأول من تقرير الخبراء بالتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين.

3- من شأن التحسن الحاد في السياق السياسي أن يعدل الصورة بشكل كبير. يفترض التحليل بنحفظ الوضع الراهن. ولكن إذا حدث تحسن كبير في مفاوضات السلام ورفعت على أثره القيود الإسرائيلية، فإن الآفاق الاقتصادية للضفة الغربية و غزة، بما في ذلك حالة الموازنة العامة، ستتحسن بشكل كبير.

## باء- تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة ونتائجه

4- إن تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة للضفة الغربية و غزة يقارن متطلبات التمويل السنوية المتوقعة للسلطة الفلسطينية ومصادر التمويل. تتألف متطلبات التمويل السنوية من عجز الموازنة الكلي والأموال المطلوبة لتجديد الدين المستحق على مدار السنة والمتأخرات غير المسددة القائمة في بداية السنة. ويتألف التمويل المتاح من منح مخصصة لدعم الميزانية والتمويل الإيمانية والتمويل المصرفي المحلي لتجديد الدين والتمويل المصرفي المحلي الجديد بما يتمشى مع الافتراض الذي يفيد بأن الحد الأقصى للتمويل المصرفي المحلي قدره 100% من رأس المال السهمي للبنك وتجديد المتأخرات. وخيار التمويل الخاص الخارجي غير متاح، نظرا لأن الضفة الغربية و غزة ليس لها سبل وصول إلى الأسواق المالية بسبب اعتمادها على المعونة والدرجة العالية من عدم اليقين السياسي.<sup>6</sup>

5- نُبقي على الافتراض المتحفظ ببقاء الوضع الراهن. هذا يعني ضمنا أن آفاق السلام لا تزال غير مؤكدة وتظل القيود الإسرائيلية قائمة وتواصل إعاقتها للنمو ويظل الطلب الخارجي ضعيفا بما يتمشى مع توقعات الآفاق الاقتصادية العالمية للصندوق. وعلى وجه الخصوص، يفترض ما يلي:

- سيتباطأ النمو في الأجل المتوسط من 5.9% في عام 2012 إلى 3% في عام 2016 بما يعكس استمرار عدم اليقين السياسي، وتقليص الموازنة العامة (الذي تستدعيه ندرة التمويل)، وضعف الطلبين الخاص والخارجي.
- سيظل سعر الصرف مستقرا وسيبقى التضخم منخفضا عند 2.8%، بما يتمشى مع سياسة بنك إسرائيل، الذي يصدر الشيقل الإسرائيلي الجديد، وهو العملة المستخدمة في الضفة الغربية و غزة.
- من المتوقع أن ينخفض العجز الكلي باستبعاد المنح من 16.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012 إلى 11.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016. ويرجع بطء وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة (البالغة نحو 1.3% في السنة) إلى الضغط الحالي للنفقات. ومن المتوقع أن تظل الإيرادات ثابتة بصفة عامة من حيث إجمالي الناتج المحلي بما يعكس بطء التقدم في حشد الإيرادات.
- من المفترض أن تزيد معونة المانحين إلى ما يقرب من 12% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 من 9% في عام 2012 (بما يعكس جزئيا مبالغ تأخر صرفها من عام 2012)، ثم تتخفف قليلا إلى 8.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 نظرا لأن المانحين أنفسهم يواجهون قيودا مالية ولديهم أولويات متنافسة.
- بخلاف منح الجهات المانحة، سيقصر التمويل على الافتراض من البنوك المحلية بأسعار الفائدة السائدة، التي تزيد عن معدل التضخم بنسبة 4% تقريبا.<sup>7</sup> ومن المفترض تجديد جميع الديون القائمة (بما في ذلك المتأخرات) وأن

<sup>6</sup> عادة ما يعتبر بيع الأصول المملوكة للحكومة مصدرا للتمويل. ويعد صندوق الاستثمار الفلسطيني أكبر صندوق تمتلكه الحكومة باستثمارات في الضفة الغربية و غزة وفي الخارج، وكانت أصوله قدرها نحو 0.8 مليار دولار في نهاية عام 2012. غير أن سيولة هذه الأصول غير معلومة ولذلك لم يدرج هذا الصندوق في التحليل.

<sup>7</sup> تجدر الإشارة إلى أن تمويل عجز الموازنة بزيادة عرض النقود ودعم إيرادات الموازنة العامة عن طريق طرح النقود (أرباح سك العملة) غير قابلة للتنفيذ في الضفة الغربية و غزة نظرا لأن ليس لديها عملتها الخاصة.

## الضفة الغربية وغزة

الاقتراض الجديد سيزيد بنسبة 8% في السنة بما يتماشى مع توسع مفترض في قدرة القطاع المصرفي. ومن شأن ذلك أن يضمن أن يظل معدل دين الحكومة إلى رأس المال السهمي للبنوك ضمن المعيار الإرشادي الاحترازي، أي أقل من 100%.

الافتراضات الرئيسية					
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	
٣,٠	٣,٥	٤,٠	٤,٥	٥,٩	إجمالي الناتج المحلي (% للنمو)
٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٨	التضخم (% للتغير)
١٩,٢	١٩,١	١٩,١	١٨,٩	٢٠,٢	الإيرادات (% من إجمالي الناتج المحلي)
٣٠,٤	٣١,٣	٣٢,٤	٣٣,٨	٣٦,٧	النفقات (% من إجمالي الناتج المحلي)
١١,٢-	١٢,٢-	١٣,٣-	١٤,٩-	١٦,٥-	عجز الموازنة (الكلّي، % من إجمالي الناتج المحلي)
٨,٦	٩,١	٩,٧	١١,٧	٩,١	الدعم الكلي للمانحين (% من إجمالي الناتج المحلي)
١,٩	١,٨	١,٦	١,٥	١,٤	ائتمان مقدم للحكومة (بمليارات الدولارات)

**6- تبيين النتائج أن نموذج التمويل الحالي غير قابل للاستمرار (الشكل البياني 1).** بموجب الافتراضات الأساسية، فإن فجوة تمويل الموازنة العامة تتوسع على مدار فترة التوقعات إلى نحو 1.5 مليار دولار، أو 10% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2016. ويشير تحليل الحساسية إلى أن الفجوة يمكن أن تكون أكبر بكثير إذا تحققت مخاطر معينة. ولأغراض التوضيح، نقوم بتحليل أثر صدمتين: انخفاض المعونة وفشل جهود احتواء النفقات. وسيؤدي انخفاض المعونة إلى النصف بسبب إرهاب المانحين مثلاً إلى زيادة فجوة التمويل بثلاثة أضعاف بحلول عام 2016. وعلاوة على ذلك، نظراً لعدم إمكانية التنبؤ بالمعونة في الماضي، سيؤدي النقص في المعونة مقارنة بأهداف الميزانية أيضاً إلى صعوبات بشأن الموازنة العامة، مثلما حدث في عام 2012. وبالمثل، إذا لم يتحقق حتى التقليل المعتدل في النفقات المفترض في السيناريو الأساسي نتيجة عدم احتواء فاتورة الأجور أو تكاليف الكهرباء على سبيل المثال، فإن فجوة تمويل الموازنة العامة ستتضاعف بحلول عام 2016.

**7- يمكن أن يكون الأثر الاقتصادي لعجز الموازنة غير القابل للتمويل شديداً.** تعطي الأحداث التي وقعت في أواخر عام 2012 ومطلع عام 2013 مؤشراً عما يمكن أن يحدث عندما تضطر السلطة الفلسطينية إلى اللجوء إلى أشكال تمويل تشويهية وسبب عدم سلامة نموذج تمويل مثل هذا في الأجل المتوسط. وفي حالة السيناريوهات المعاكسة الواردة أعلاه، ستضطر السلطة الفلسطينية إلى الاقتراض من القطاع المصرفي أو تترك المتأخرات تتراكم. وكإجراء بديل، أو كإجراء ينفذ مع الإجراء الوارد أعلاه، يمكن أن تقلص السلطة الفلسطينية النفقات بطريقة جزافية. وفي كلتا الحالتين، سيؤدي ذلك إلى أثر ضار على الاقتصاد وعلى المالية العامة نتيجة دائرة الآثار المترتبة السلبية.

**8- يشير تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين أيضاً إلى مخاطر ضخمة.** في إطار السيناريو الأساسي، تستمر القدرة على تحمل الدين العام، بما في ذلك المتأخرات، على الرغم من كون الدين عند مستوى مرتفع يقترب من العتبة الرسمية البالغة 40%. غير أنه، في إطار الصدمتين المشار إليهما أعلاه، تصبح القدرة على تحمل الدين غير قابلة للاستمرار بسرعة حيث يقفز الدين بأكثر من 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 في حالة صدمة المعونة.

## جيم - التوصيات في مجال السياسات

**9- ستطلب استعادة سلامة الموازنة العامة نموذج تمويل جديداً للسلطة الفلسطينية.** من شأن إحراز تقدم كبير في عملية السلام وما يتصل به من رفع القيود الإسرائيلية أن يخفف قيود التمويل. غير أنه حتى في حالة عدم وجود مثل هذا

التحسن في أوضاع الضفة الغربية و غزة، فإن هناك عددا من السياسات التي يمكن أن تتبعها السلطة الفلسطينية بمفردها بدعم من المانحين. وتتصل هذه السياسات باحتواء عجز المالية العامة، وتحسين تكوين الإنفاق، ورفع القيود التي تعترض النمو والتي تتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية عنها.<sup>8</sup> وعلاوة على ذلك، لكي تكون هذه التعديلات في السياسات ذات مصداقية، ينبغي أن تطبق في سياق إطار مالي متوسط الأجل، يمكن تضمينه بعد ذلك في الخطة الوطنية للتنمية للفترة 2014-2016. وعلى وجه التحديد:

- **ينبغي خفض مستويات العجز في الموازنة.** هذا يعني تحقيق المزيد من الاتساق بين مستوى إنفاق السلطة الفلسطينية وإدراج الإيرادات والتمويل المتاح، ولكن زيادة الإيرادات أيضا:

- فيما يتعلق *بالنفقات*، تبين مقارنة قطرية ارتفاع الإنفاق الحالي وفاتورة الأجور مقارنة بالنظراء (الشكل البياني 2). والأهم هو أنه يتعين خفض فاتورة الأجور مع مرور الزمن ليكون هناك مجال للإنفاق الذي يرفع الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وخاصة الإنفاق الرأسمالي. وينبغي الاضطلاع بمثل هذا الخفض في الإنفاق على الأجور في سياق إصلاح شامل لجهاز الخدمة المدنية. ومن شأن استخدام التحويلات إلى الفئات الضعيفة من السكان أن يعوض جزئيا خفض النفقات في أماكن أخرى. وتتعلق أولويات الإصلاح الأخرى متوسطة الأجل بالرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية، وهما مجالان يتحرك فيهما الإنفاق على مسار غير قابل للاستمرار. وفي الوقت نفسه، يتعين تحسين تقديم الخدمات العامة (مما سيؤدي أيضا إلى تعزيز الامتثال الضريبي)، ومن شأن استمرار إصلاح إدارة المالية العامة أن يساعد في رفع كفاءة الإنفاق العام.

- فيما يتعلق *بالإيرادات*، تشير مقارنة قطرية بين الضفة الغربية و غزة وبين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط إلى أن الإيرادات في الضفة الغربية و غزة لم تصل إلى إمكاناتها (الشكل البياني 2). وينبغي أن ينصب تركيز الإصلاحات على توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الامتثال. وفيما يتعلق بالضرائب المحلية، أوصت المساعدة الفنية الأخيرة للصندوق بمراجعة الإعفاءات والاستثناءات الضريبية المؤقتة ووضع أمثل قانون لتعزيز الاستثمار لضمان ألا يستهدف إلا الاستثمارات الجديدة. وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات المفقودة نتيجة الاستثناءات قدرها 1.5% من إجمالي الناتج المحلي.

**10- ستكون الجهود الرامية إلى دفع النمو أساسية لدعم استمرارية أوضاع المالية العامة.** على سبيل المثال، سيؤدي مضاعفة النمو إلى 7-8% واستمراره لعدة سنوات إلى خفض فجوة التمويل بالنصف. ولدعم النمو، يجب أن تضمن السلطة الفلسطينية إنفاقا كافيا يحقق النمو ضمن ظروف الموازن العامة المتاحة، على النحو المشار إليه أعلاه. ويعتبر الإنفاق الرأسمالي، البالغ أقل من 3% من إجمالي الناتج المحلي، منخفضا للغاية مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، وغير كاف لدعم الاحتياجات الهائلة الخاصة بالبيئة التحتية في الضفة الغربية و غزة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لطائفة كبيرة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم الوساطة المالية وتعزيز المؤسسات العامة أن تحقق الكثير في حفز الاستثمار المحلي والأجنبي (راجع الفصول الأخرى المتعلقة بمحددات النمو والائتمان في هذا المجلد).

**11- لن يكون من السهل الاضطلاع بمثل هذه التعديلات للموازنة العامة.** سيكون من الهام لفترة انتقالية أن يرفع المانحون مستوى معونتهم المقدمة إلى الضفة الغربية و غزة ويزيدوا من إمكانية التنبؤ بها لدعم هذه الإصلاحات الصعبة.<sup>9</sup> وفي حين أنه سيكون من الهام أن تخفض الضفة الغربية و غزة مستوى اعتمادها على المعونة مع مرور الزمن، فإن

<sup>8</sup> راجع الفصل المتعلق بالنمو في هذا المجلد.

<sup>9</sup> تشير التقديرات على سبيل المثال إلى أن تقلبات المعونة تخفض فعاليتها بنسب من 15 إلى 20%. راجع (Kharas (2008).

التحول إلى نموذج تمويل جديد سيتطلب مثل هذا الدعم الانتقالي.<sup>10</sup> ومن جانبها، يمكن أن تبدي السلطة الفلسطينية حسن النية تجاه المانحين بتنفيذها لسياسات مالية قوية في إطار متسق متوسط الأجل. وبالفعل، تشير التجارب الدولية من الاقتصادات الأخرى التي تعتمد على المعونة إلى أن التعديل المالي القوي يمكن أن يساعد على توليد الدعم السياسي بين المانحين لتقديم المزيد من المعونة. والمانحون على علم بمشاكل الاعتماد على المعونة التي تتجلى في ضعف الحافز على حشد الإيرادات، وخاصة من المجموعات القوية، مثل المواطنين الأغنياء والمستثمرين الأجانب، أو الاضطلاع بإصلاحات في النفقات لا تحظى بالرضا الشعبي. وتقوم البلدان بتعديل سياساتها واضعة هذه الأمور في اعتبارها. وتشير الأدلة الدولية إلى أن البلدان التي تستطيع تحقيق تقدم نحو تنفيذ سياسات سليمة تحصل أيضا على حجم أكبر من المنح، وخاصة من أجل التنمية.<sup>11</sup>

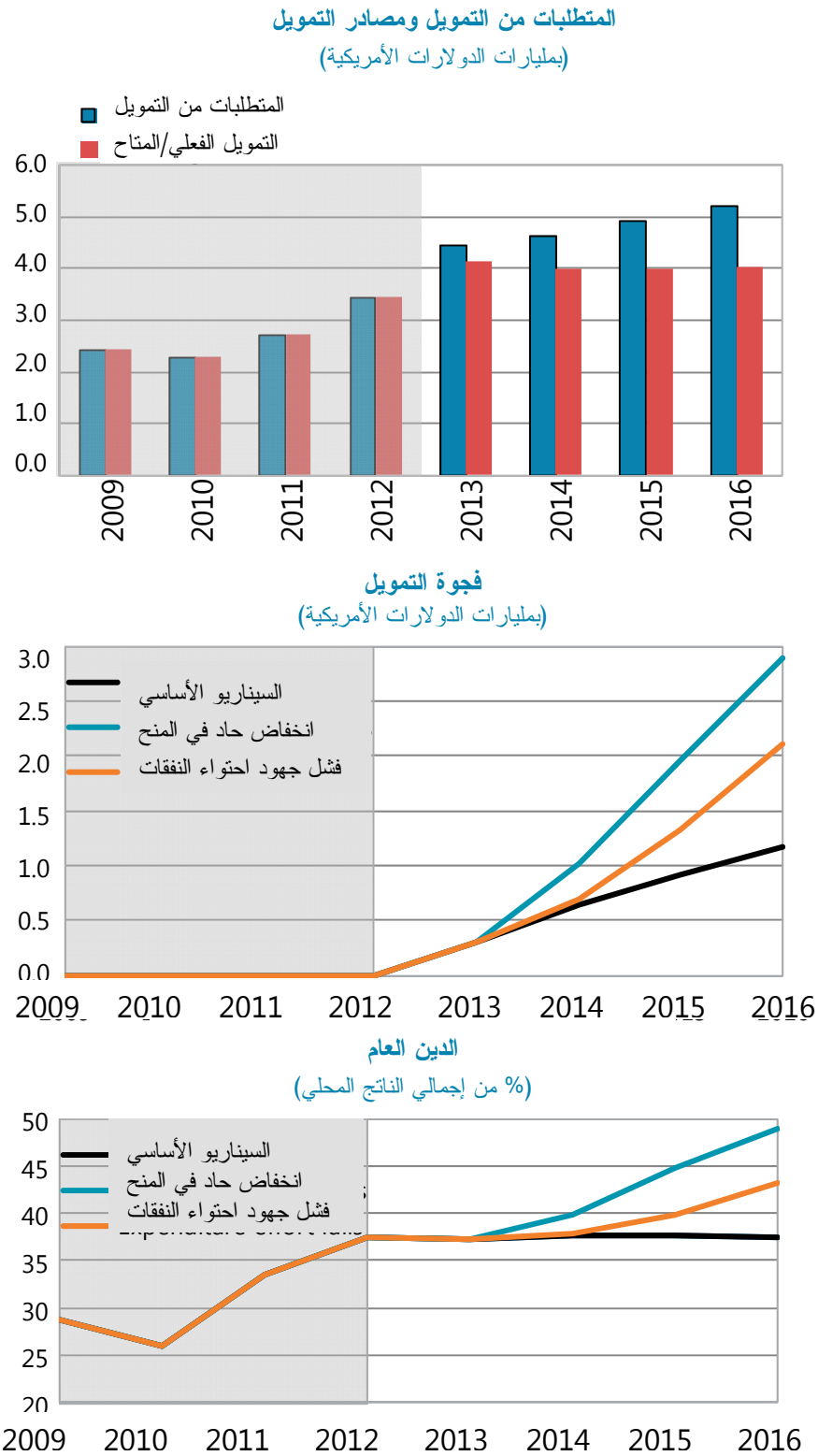
**12- من شأن إنشاء سوق محلي للأوراق المالية أن يوسع خيارات التمويل المتاحة أمام السلطة الفلسطينية. إن خيارات التمويل المحلية محدودة جدا في الوقت الحالي، نظرا لأن دين الحكومة غير مورق وليس في حيازة عامة الجمهور، وبالتالي سيساعد إنشاء سوق لدين الحكومة المورق على تعميق السوق المالي، وسيوفر للسلطة الفلسطينية مع مرور الزمن المزيد من المرونة وخيارات تمويل حديثة.<sup>12</sup>**

<sup>10</sup> قصص النجاح القطري للبلدان مثل بوتسوانا وكوريا وتايوان تبين أنه لا يمكن تخفيض الاعتماد على المعونة إلا تدريجيا على مدار 15-25 سنة للسماح للبلدان بإنشاء البنية التحتية ورفع إيرادات الضرائب وزيادة المدخرات.

<sup>11</sup> راجع *Real Aid 3: Ending Aid Dependency* by Anna Thomas, et al., London: ActionAid, 2011.

<sup>12</sup> التعميق المالي يساعد على تخفيف قيود التمويل التي تواجه الحكومة وتحسين استقرار الاقتصاد الكلي عموما. راجع على سبيل المثال Dabla-Norris and Srivisal (2013).

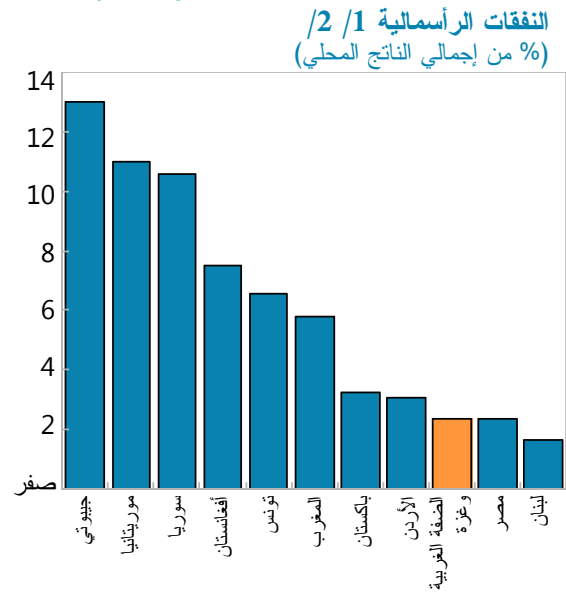
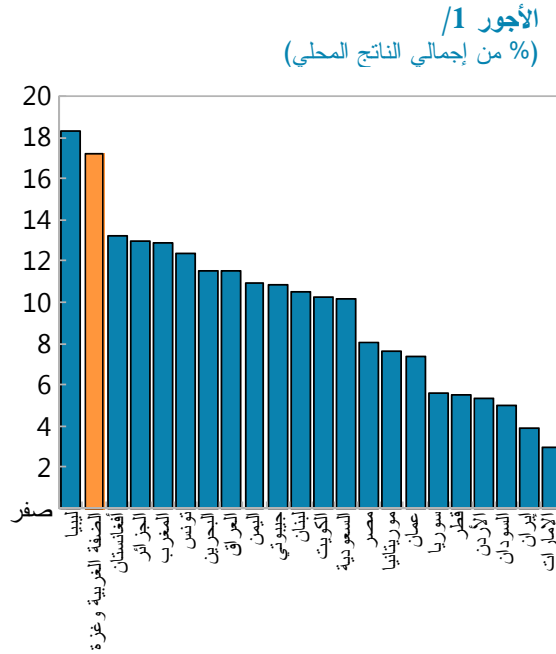
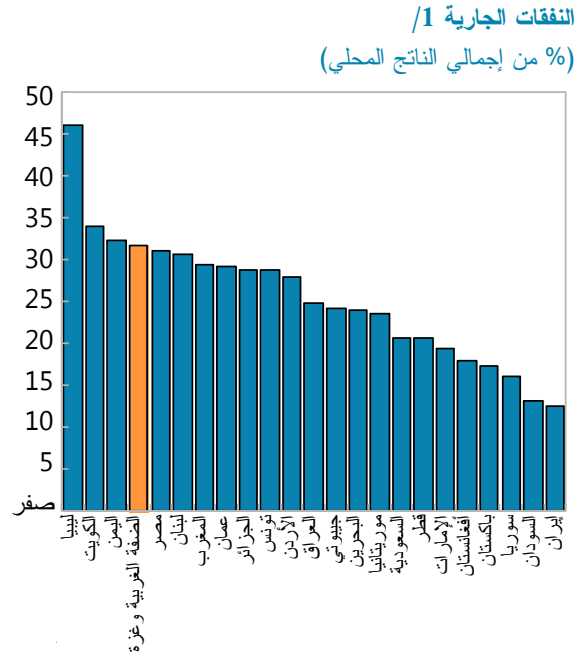
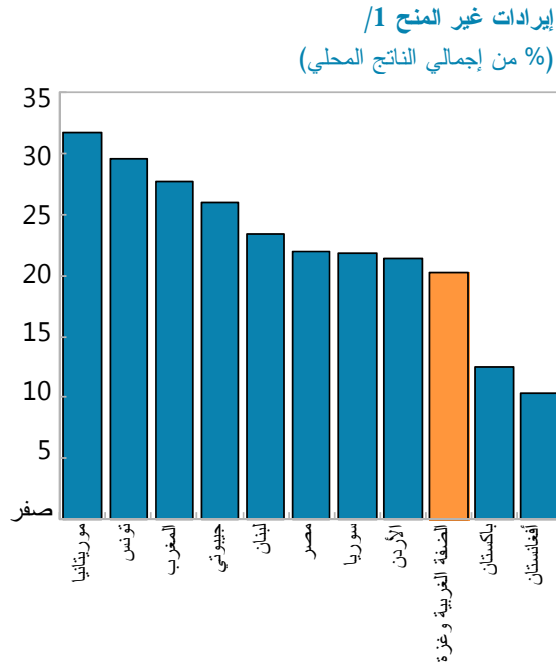
## الشكل البياني 1: الضفة الغربية وعزة: آفاق التمويل العام متوسط الأجل



المصدر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء الصندوق.



الشكل البياني 2: الضفة الغربية وغزة: مقارنة مؤشرات مختارة للموازنة العامة مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



1/ أو أحدث بيانات متاحة. البيانات العامة للحكومة ما عدا أفغانستان والجزائر والمملكة العربية السعودية والضفة الغربية وغزة التي استخدمت بيانات الحكومة المركزية. وبيانات الحكومة المركزية.

2/ باستبعاد البلدان المصدرة للنفط. المصدر: الأفاق الاقتصادية العالمية والسلطات الفلسطينية.

## المراجع

Dabla-Norris, Era, and Narapong Srivisal, 2013, *Revisiting the Link between Finance and Macroeconomic Volatility* (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund, *Staff Report for the Meeting of the Ad-Hoc Liaison Committee*, various editions: April 2011; March 2012; September 2012 (Washington).

Kharas, Homi J., 2008, *Measuring the Cost of Aid Volatility* (Washington: Wolfensohn Center for Development, Brookings Institution).

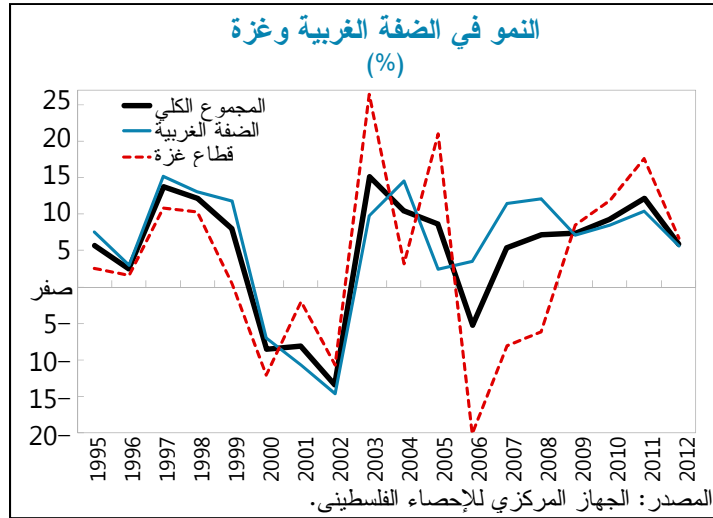
Anna Thomas, et al., 2011, *Real Aid 3: Ending Aid Dependency* London: ActionAid.

## النمو في الاقتصاد الفلسطيني<sup>1</sup>

يتناول هذا الفصل أداء النمو المؤخر للاقتصاد الفلسطيني. وكان النمو متقلبا ومدفوعا بالاستهلاكين العام والخاص. ومن الناحية الأخرى، كان الاستثمار ضعيفا ولم تواكب فرص العمل الجديدة وتيرة زيادة عدد القوى العاملة. وتعكس هذه الأنماط إلى حد كبير السياق السياسي للضفة الغربية وغزة والقيود التي تفرضها إسرائيل، وهي العائق الرئيسي الذي يعترض تحقيق نمط نمو قابل للاستمرار. وعلى الرغم من ذلك، يتناول هذا الفصل بحث ما إذا كانت السياسات المحلية التي تتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية عنها يمكن أن تساعد على تعزيز النمو الشامل. وتلخص هذه الورقة إلى أن هناك مجالا لهذه السياسات، وخاصة فيما يتعلق بمناخ الأعمال والحصول على الائتمان والقدرة التنافسية الدولية.

### ألف - قصة النمو

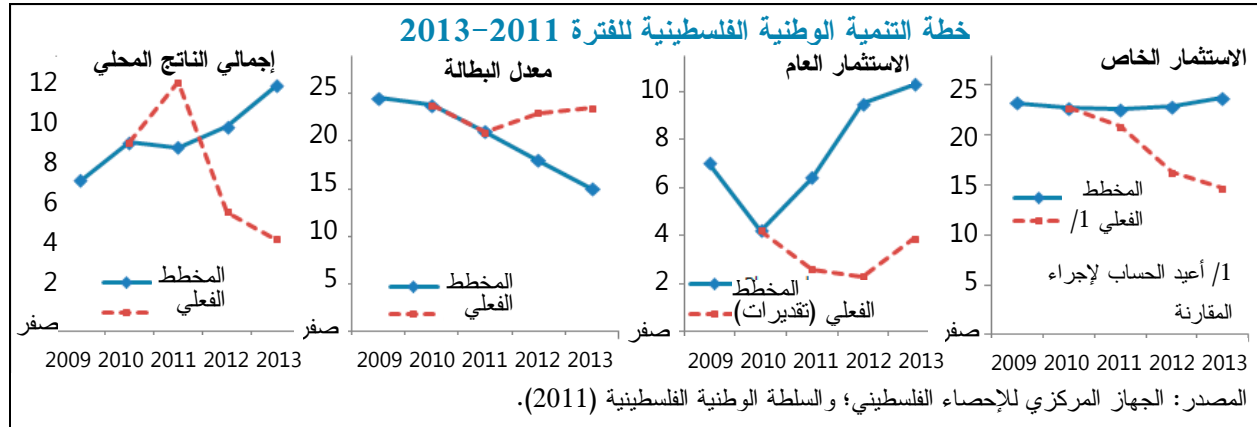
1- كان النمو متقلبا، مما يعكس عوامل سياسية في المقام الأول. في السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية، والتي اعقبت اتفاق أوسلو لعام 1993، عكس النمو زيادة الثقة وبناء المؤسسات مع تولى السلطة الفلسطينية لمسؤولياتها الإدارية.



وانعكس هذا الاتجاه بين عامي 2000 و2002، أثناء الانتفاضة الثانية وما تلاها من تشديد للقيود الإسرائيلية. وابتعث النمو بعد ذلك، ولكن لم يتعاف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد ويصل إلى مستوى عام 1994 إلا في عام 2005. وأدى فوز حماس في انتخابات عام 2006 وسيطرتها على غزة إلى فرض عقوبات دولية وحصار مشدد على غزة، أدى بدوره إلى تقلص اقتصادي عميق آخر. وعاد النمو مرة أخرى في عام 2007 في الضفة الغربية عندما دعم المجتمع الدولي الحكومة المؤقتة بمستويات مرتفعة من المعونة، ولكن لم يبدأ النمو في غزة إلى في منتصف عام 2010، بعد تخفيف الحصار نوعا ما وتوسع "تجارة الانفاق" مع مصر.

<sup>1</sup> أعد هذا الفصل مارسن ساسن.

2- تدهور الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة. وضعت خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة 2011-2013 أهدافا طموحة لم تتحقق. وتراجع النمو، بعد وصوله إلى ذروته البالغة 12% في عام 2011، إلى أقل من 6% في عام 2012، مقارنة بتوقعات كانت تشير إلى نمو يزيد عن 10%. (كان معظم الانخفاض في الضفة الغربية، بالنظر إلى أن غزة كانت لا تزال في مرحلة لحاق بعد الانخفاض الحاد في الناتج في أعقاب الحصار). وبالتالي، انعكس الاتجاه الهبوطي في معدل البطالة، وزادت نسبة قوة العمل العاطلة عن 20% في نهاية يونيو 2013، بدلا من النسبة المتوقعة البالغة 15%. وحسبما يناقش أدناه، فإن الأسباب الكامنة وراء هذا التدهور هي عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي طويل الأجل وتدفقات المعونة غير المؤكدة. ومع إحباط القيود الإسرائيلية لاستثمارات القطاع الخاص، لا يزال القطاع العام هو القوة المهيمنة في الاقتصاد.

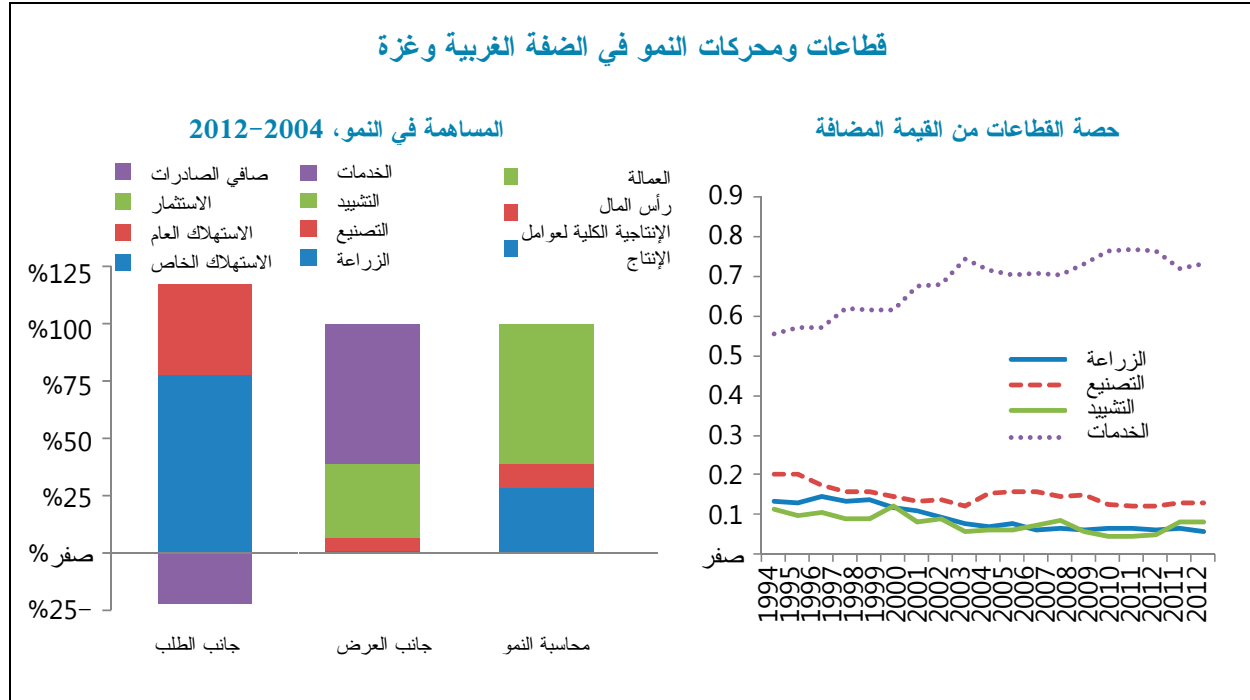


### 3- كان النمو في الضفة الغربية وغزة منذ عام 2004 مدفوعا بالاستهلاك والخدمات غير التجارية ومدخلات العمالة.

- كان النمو مدفوعا بالاستهلاك الخاص والعام والمعونة وموجها نحو الخدمات غير التجارية. وكان الاستهلاك العام مسؤولا عن نصف النمو الاقتصادي تقريبا على الرغم من أنه لم يشكل إلا ربع إجمالي الناتج المحلي في عام 2004. وزاد إجمالي حصة القطاع العام من القيمة المضافة من 25% في عام 2007 إلى أكثر من 30% في عام 2012. وكان قطاع الخدمات هو المحرك الرئيسي، إذ أسهم بأكثر من نصف النمو الاقتصادي، وتوسع ليستأثر بثلاثي الاقتصاد في عام 2012. وعلى الرغم من أنه لا توجد أي مشكلة من حيث المبدأ من وجود اقتصاد يقوم على الخدمات، فإنه ليس بالأمر في شكله الحالي في الضفة الغربية وغزة لأن الخدمات المنتجة - مثل الخدمات الصحية أو التعليمية أو خدمات القطاع الخاص صغيرة النطاق - غير تجارية. ونتيجة لذلك، فإن قدرة الاقتصاد على سداد قيمة الواردات أخذت في الضعف ويحتاج الاقتصاد أن تدعمه تدفقات خارجية.

- تشير عملية لمحاكاة النمو إلى أن النمو كان مدفوعا أساسا بمدخلات العمالة، التي استأثرت بأكثر من نصف النمو الكلي، وتليها الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، التي تستأثر بنحو ربع النمو (حوالي 1.5 نقطة مئوية سنويا). ولم تشكل مساهمة رأس المال إلا 10% - أي 0.6 نقطة مئوية فقط في السنة من متوسط النمو السنوي الكلي البالغ 6% على مدار نفس الفترة، مقارنة بمتوسط قدره نحو 1.3 نقطة مئوية لمساهمة رأس المال في جميع البلدان على مدار العقد

الماضي.<sup>2</sup> وعانى الاستثمار الخاص من الركود في السنوات الأخيرة عند ما يقرب من 15% من إجمالي الناتج المحلي وواصل انخفاضه إلى 13% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012. وفي الوقت نفسه، بالنظر إلى تضيق المجال المالي بالنفقات الجارية، انهار الاستثمار العام تقريباً من متوسط نسبته نحو 9% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2006-2009 إلى أقل من 4% من إجمالي الناتج المحلي بعد ذلك - وهو مستوى غير كاف ليحل محل انخفاض قيمة الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت الاستثمارات إلى حد كبير نحو بناء المساكن، وليس الآلات أو المعدات أو البنية التحتية لأنشطة الأعمال المنتجة. وبالتالي، لم تتطور القدرات في القطاعات التجارية - انخفضت حصص الزراعة والتصنيع في القيمة المضافة من 13% و 20% على التوالي في عام 1994 إلى 8 و 16% في عام 2004 ومرة أخرى إلى 6 و 13% في عام 2012.



4- القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والعبور وعدم اليقين السياسي والبيئة الأمنية هي العوامل الرئيسية وراء قيادة القطاع العام للنمو في الضفة الغربية وغزة. تشمل العوائق البيروقراطية والمادية التي تعترض نشاط القطاع الخاص على الحصار الاقتصادي المفروض على غزة؛ والقيود الشديدة على التنمية الاقتصادية في المنطقة جيم (التي تتألف من 60% من أراضي الضفة الغربية وغزة وبها إمكانات اقتصادية كبيرة)؛ وتجزؤ الضفة الغربية وغزة إلى مناطق غير متصلة مما يقيد السوق وتحقيق وفورات الحجم؛ ونظام كثيف من نقاط التفتيش وإغلاق مناطق كثيرة مما يؤدي إلى إعاقة الشركات الفلسطينية من إمداد العملاء بشكل موثوق؛ وتقييد الحصول على الموارد، مثل المياه أو الأراضي مما ينتج عنه الندرة وارتفاع التكاليف؛ وعدم السيطرة على التجارة الخارجية للضفة الغربية وغزة من خلال

<sup>2</sup> تستخدم في محاسبة النمو دالة إنتاج معيارية أعدها كوب-دوغلاس  $Y=A \cdot K^\alpha \cdot L^{(1-\alpha)}$  وتجمع مدخلات عوامل الإنتاج - رأس المال K والعمالة L - والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج A للحصول على الناتج Y، لتقسيم النمو بوصفه  $\Delta Y/Y = \Delta A/A + \alpha \cdot \Delta K/K + (1-\alpha) \cdot \Delta L/L$ ، أي إلى مساهمات من نمو الإنتاجية ورأس المال والعمالة على التوالي. وبما يتسق مع الأدبيات العلمية، يفترض أن  $\alpha=1/3$ . وعلاوة على ذلك، لتقدير مخزون رأس المال، يفترض أن معدل الإهلاك قدره 5%، في حين يتم الحصول على المخزون الأصلي من رأس المال (1994) بوصفه متوسط معدل رأس المال إلى الناتج للفترة بأكملها (1994-2012)، المتاح بشأنها بيانات.

مراقبة الحدود فضلا عن القيود على الواردات والصادرات، بما في ذلك السلع الوسيطة والاستثمارية.<sup>3</sup> ومن شأن التخفيف واسع النطاق والدائم لهذه القيود والتي ترتبط بالتقدم في عملية السلام أن يكون له أكبر أثر إيجابي يمكن تصوره على استعادة استثمارات القطاع الخاص والنمو، وتحسين آفاق المالية العامة.<sup>4</sup>

**5- أصبح الاقتصاد الفلسطيني أقل قدرة على المنافسة وأكثر اعتمادا على المعونة.** لا تشكل تجارة البضائع إلا 7% من إجمالي الناتج المحلي،<sup>5</sup> وتتألف أساسا من سلع كثيفة العمالة وكثيفة الموارد الطبيعية ذات قيمة مضافة قليلة مثل بناء الحجر أو الملابس أو الأحذية أو الأثاث المنزلي. ولم يتغير هذا التكوين كثيرا عن الماضي، عندما كان الاقتصاد الفلسطيني يمد السوق الإسرائيلي بسلع كثيفة العمالة، مستفيدا من اتحاد جمارك يوفر حماية إلى حد ما. ومنذ ذلك الحين، انتقلت إسرائيل إلى اقتصاد مرتفع القيمة وأزالت تدابير الحماية التي كانت مفروضة على الواردات من السلع منخفضة القيمة المضافة، في حين انخفضت قدرة الاقتصاد الفلسطيني على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب القيود المفروضة عليه والصعوبات التي يواجهها في الاستثمار وزيادة الإنتاجية، وأصبح هيكل تكاليفه مرتفعا.<sup>6</sup> وعلى الرغم من ركود قطاعات التصدير، استمر نمو الواردات بدعم من معونة المانحين، التي زادت باطراد حتى وصلت إلى ذروتها عند أكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008.

**6- من الصعب استمرار هذا الوضع.** بحلول عام 2011، انخفضت المعونة انخفاضا حادا من أعلى مستوياتها، ولكن كانت السياسة المالية بطيئة في التعديل لمواجهة قيود التمويل الأشد. وتلجأ الحكومة إلى الاقتراض من البنوك المحلية ووسائل استثنائية للتمويل عن طريق المتأخرات ويستنزف القطاع الخاص الأصول الأجنبية لدفع قيمة الواردات. ومع انخفاض الإنتاجية إلى درجة لا تسمح بدعم الأجور المرتفعة في القطاعات منخفضة القيمة المضافة، هناك خطر أن يؤدي انخفاض الأجور الحقيقية أو ارتفاع البطالة إلى صعوبات اجتماعية وخطر حدوث اضطرابات.<sup>7</sup> ولتجنب هذه النتيجة، يجب أن يتوسع اقتصاد الضفة الغربية و غزة وأن تزداد إنتاجيته في قطاع المنتجات التجارية من خلال الاستثمار.

## باء- تشخيص النمو

**7- على الرغم من أن القيود وعدم اليقين السياسي هما أكثر القيود الملزمة، فإن السلطة الفلسطينية يمكن أن تتخذ تدابير لتهيئة بيئة أفضل لاستثمارات القطاع الخاص.** قد تكون القيود الملزمة على الحركة والعبور المفروضة في الوقت الحالي تحجب عيوباً أخرى في مناخ الاستثمار. وفي حالة رفع القيود قريبا، فقد يكون النمو قصير العمر بالنظر إلى أن هذه العوامل الأخرى ستصبح إعاقات ملزمة. ومن أجل تحديد التدابير ذات الأولوية، يناقش القسم التالي، بطريقة منهجية وباستخدام إطار لتشخيص النمو، مختلف العوامل المحتمل أن تؤثر على الحافز على الاستثمار.<sup>8</sup>

<sup>3</sup> ليس من الواضح إلى أي مدى تعكس هذه القيود الجمود البيروقراطي المؤسسي. وقد بذلت إسرائيل بعض الجهود للحد من الأثر الاقتصادي السلبي لهذه القيود، مثل تمديد ساعات عمل نقاط التفتيش الحدودية أو تركيب أجهزة مسح للكشف عن البضائع لتسريع عمليات التفتيش أو الاستعاضة عن بعض حواجز الطرق ببوابات الطرق أو السماح للمانحين بتحديث طرقهم الثانوية لتفادي الطرق الرئيسية التي لا يمكن للفلسطينيين الوصول إليها. وعلى الرغم من قيمة هذه التغييرات، هناك خطر ترسيخ نظام غير فعال ومكلف.

<sup>4</sup> تشير مختلف التقديرات إلى أنه إذا لم تكن هناك قيود مفروضة على الضفة الغربية و غزة ووفر لهما نفس ظروف النمو المتاحة للبلدان الأخرى، فإن إجمالي الناتج المحلي سيكون أعلى بنسب تتراوح بين 56 و 88%. وراجع (IMF (2011) و (PA (2011) للاطلاع على المزيد من التحليل لتكاليف هذه القيود.

<sup>5</sup> لا تشتمل البيانات على القدس الشرقية؛ وراجع (World Bank (2013) للمزيد من المناقشة عن قدرة الضفة الغربية و غزة على المنافسة.

<sup>6</sup> على سبيل المثال، انخفضت الإنتاجية في مجال الزراعة، مقاسة بالناتج لكل عامل، إلى النصف على مدار الفترة 1994-2012.

<sup>7</sup> على الرغم من أن الأجور الحقيقية انخفضت في العقد الماضي بنسب بين 10 و 30% (حسب مستوى المهارات)، فإن الأجور لا تزال مرتفعة بالمعايير الدولية؛ مثلا، يخلص (World Bank (2012) إلى أن أجور الموظفين المبتدئين في الضفة الغربية و غزة أعلى بنحو 25% من مثيلتها في تركيا و 75% في الهند.

<sup>8</sup> أعد هذا النهج خبراء الاقتصاد هوسمان و رودريك وفيلاسكو في (Hausmann, Rodrik and Velasco (2005).

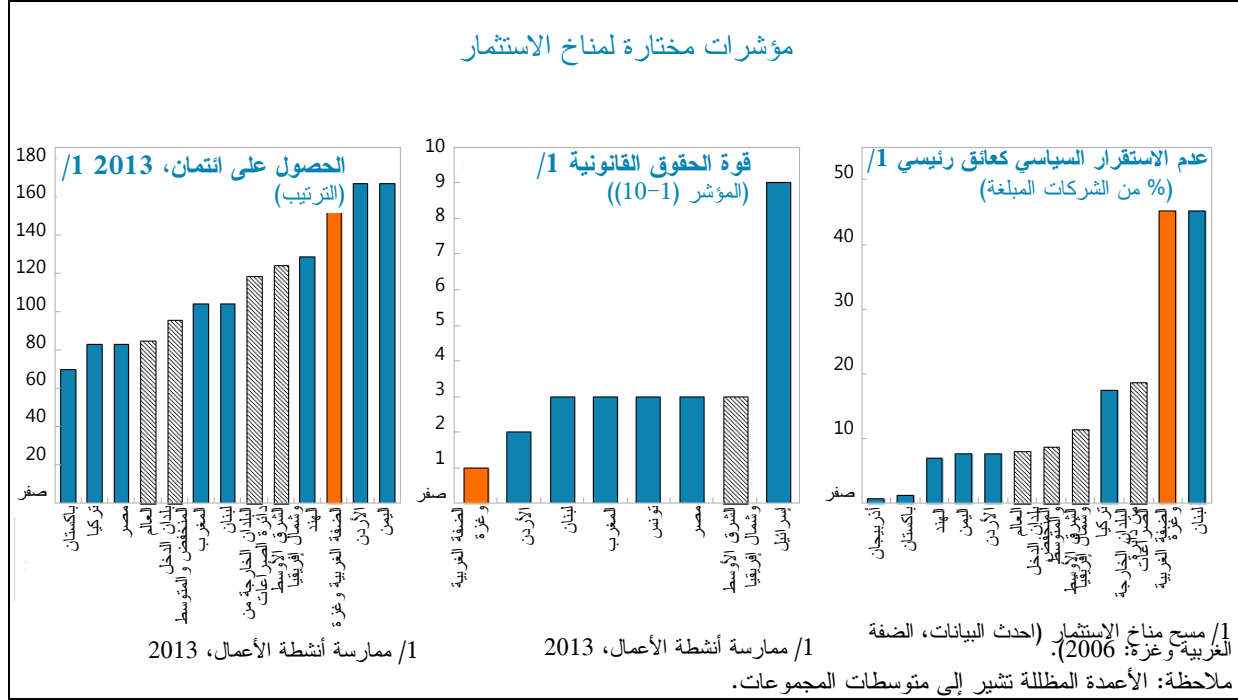
شجرة قرارات تشخيص النمو
القيود المحتملة (أسباب) انخفاض الاستثمار الخاص
ارتفاع تكاليف التمويل
انخفاض المدخرات
وساطة ضعيفة
انخفاض العائدات على النشاط الاقتصادي
انخفاض العائدات الاجتماعية
رأس المال البشري
البنية التحتية
الجغرافيا
المخاطر السياسية والأخرى
انخفاض الملائمة
إخفاقات السوق (العوامل الخارجية المتعلقة بالمعلومات)
الإخفاقات المؤسسية
المخاطر المالية (والنقدية وعدم استقرار الموازنة العامة)
المخاطر الصغرى (البيئة المؤسسية وبيئة الأعمال)
المصدر هوسمان ورودريك وفيلاسكو (سنوات متعددة)

8- يوفر إطار تشخيص النمو طريقة للنظر بشكل منهجي في العوامل التي تؤثر على حوافز الاستثمار. ومن منظور المستثمر، تعتمد حوافز الاستثمار على إجراء مقارنة بين تكلفة تمويل استثمار ما ("تكلفة التمويل") والعائدات الخاصة على هذا الاستثمار، التي تعتمد بدورها على العائدات العامة على النشاط الاقتصادي في الاقتصاد ("العائدات الاجتماعية") وعلى أي مدى يمكن للمستثمر أن يحقق هذه العائدات ("مدى الملائمة"). ويتضمن كل مجال من هذه المجالات الواسعة قيوداً محتملة مختلفة تعترض الاستثمار الخاص. وناقش هذا القسم هذه القيود في سياق الاقتصاد الفلسطيني.

#### هل تمثل تكاليف التمويل المرتفعة قيداً؟

9- في حين أن توافر التمويل وتكلفته قد لا يكونا أهم القيود التي تعترض الاستثمار الآن، فإن هناك حاجة إلى تحسين بيئة الإقراض.<sup>9</sup> تعتبر حالة القطاع المصرفي الفلسطيني جيدة وفقاً لمعظم المعايير، إذ يزيد معدل رأس المال إلى الأصول عن 20% ويقل معدل القروض المتعثرة عن 5% وهناك وفرة في السيولة وربحية عالية ورقابة شديدة. وبعد ارتفاع في الفترة 2008-2010، لا يزال الائتمان المقدم للقطاع الخاص عند ما يقرب من 28% من إجمالي الناتج المحلي - وهو معدل منخفض بالمعايير الدولية، ولكنه أقل من المعدل المرجعي الإقليمي بقدر طفيف. غير أن ائتمانات المستهلكين والرهون العقارية هما أكبر مكونين وأسرعهما نمواً، في حين أن ائتمان الاستثمار ينخفض. وحتى إذا تركنا جانباً النقص العام في فرص الاستثمار المربحة في الاقتصاد نتيجة القيود، فإن البنوك تجد أن هناك مخاطر كبيرة في تقديم قروض تقوم على النقد وغير مؤمنة إلى المشروعات التي تكون معظمها بالغة الصغر وصغيرة والتي لديها خبرة قليلة في التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية ولا تستطيع إعداد كشوف مالية مدققة/معتمدة. ويؤدي ضعف الحقوق القانونية للدائنين، على النحو الموثق في دراسات "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي، بسبب أوجه القصور في التشريعات وتنفيذها، إلى المزيد من الإعاقة للائتمان. ونتيجة لذلك، تعتمد البنوك في إقراضها على الضمانات، في حين تمول الأغلبية العظمى من المشروعات استثماراتها من الأرباح المحتجزة. وبالنظر إلى تراجع نمو الائتمان مؤخراً إلى ما يقرب من 10%، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز الإقراض للاقتصاد المحلي.

<sup>9</sup> راجع الفصل الأخير من هذا المجلد المتعلق بمحددات الائتمان في الضفة الغربية وغزة للاطلاع على مناقشة أكثر تعمقاً عن الائتمان والقطاع المصرفي، بما في ذلك التدابير المطلوبة لتحسين بيئة الإقراض.



### هل تعتبر العائدات على النشاط الاقتصادي منخفضة بصفة عامة؟

**10- تتعلق مجموعة من القيود المحتملة بالمستوى العام للعائدات في الاقتصاد، والذي يمكن أن يكون منخفضا للغاية لتبرير الاستثمار. وتشتمل هذه القيود على توافر وجودة العمالة ورأس المال البشري وكفاية البنية التحتية فضلا عن العوامل الجغرافية والسياسية والعوامل الأخرى. وفي حالة الضفة الغربية وعزة، فإن هذه العوامل تكون في كثير من الأحيان آثارا للقيود الإسرائيلية.**

- رأس المال البشري وسوق العمل لا يمثلان قيودا أمام النمو، ولكن ينبغي تحسين نظام التعليم ليتوافق بشكل أفضل مع الاقتصاد الحديث. تقارن مؤشرات التعليم في الضفة الغربية وعزة بشكل جيد بمؤشرات البلدان الأخرى، حيث إن معدلات الالتحاق مرتفعة ودرجة الإلمام باللغة الإنكليزية واستخدام الحاسوب مرضية. كما أن مساحات بيئة الأعمال تخلص دائما إلى أنه لا ينظر إلى لوائح العمل بوصفها كثيرة الأعباء. ومن الناحية الأخرى، يفيد أرباب العمل بأنه من الصعب العثور على مرشحين مؤهلين يمتلكون المهارات السليمة على الرغم من ارتفاع البطالة. وشأنها شأن البلدان الأخرى في المنطقة التي ترتفع فيها الأجور في القطاع العام، يكتسب الطلاب مهارات غير مطلوبة في الاقتصاد الحديث ويتجاهلون مهارات أساسية أخرى تتعلق بالاتصال والتحليل وحل المشاكل وأخلاقيات العمل، وذلك على أمل إيجاد عمل في الحكومة. وتتطلب الإصلاحات في هذا المجال وقتا طويلا لتحقيق نتائج ملموسة.

- في حين أن البنية التحتية متاحة، فإن ارتفاع تكاليفها يؤثر على القدرة على المنافسة وبدأت آثار نقص الاستثمار في السنوات السابقة تؤثر على الموثوقية. ويعد الحصول على الكهرباء مناسبا وحالة الطرق جيدة بصفة عامة؛ وعلى الرغم من ذلك، هناك وفرة من الأدلة العملية التي تفيد بأن البنية التحتية تمثل عنق الزجاجة لأنشطة الأعمال بسبب ارتفاع التكاليف إلى حد ما والتي كثيرا ما تتعلق بالقيود الإسرائيلية. ويمثل نقص السيطرة على الموارد في المنطقة جيم مشكلة خاصة بالنظر إلى أنه أدى إلى ندرة الأراضي المجهزة والمياه.



- العيوب الجغرافية تتعلق بالقيود. إن الحدود وعمليات الوصول إلى الموانئ ليست تحت سيطرة الضفة الغربية وغزة، في حين أن أراضي المنطقة مجزأة بالقيود وتقتصر على مناطق عديدة غير متصلة ببعضها البعض تقيد تحقيق وفورات الحجم ونمو المشروعات.
- ينظر إلى عدم اليقين الناتج عن البيئة السياسية المتقلبة كعائق رئيسي. بدون أفق زمني طويل بما فيه الكفاية من الاستقرار وإمكانية التنبؤ، من المحتمل أن يخشى المستثمرون ضخ أحجام كبيرة من رأس المال وخاصة في قطاع الصناعة أو قطاع الزراعة.

### هل يمكن أن يستغل المستثمرون الفرص ويحققوا عائدات؟

**11-** عندما توجد فرص لتحقيق الربحية، يجب أن يكون بوسع المستثمرين استغلالها. العوامل الهامة في هذا الصدد هي المعلومات والدراسة الفنية ومحدودية العوامل الخارجية في الاقتصاد وبيئة اقتصاد كلي مستقرة وبيئة مؤسسية وتجارية موثوقة، بما في ذلك انخفاض الفساد ومنافسة عادلة بين الشركات وتشريع جيد وإدارة مراعية لمصالح الأعمال. وتناقش العوامل ذات الصلة أدناه.

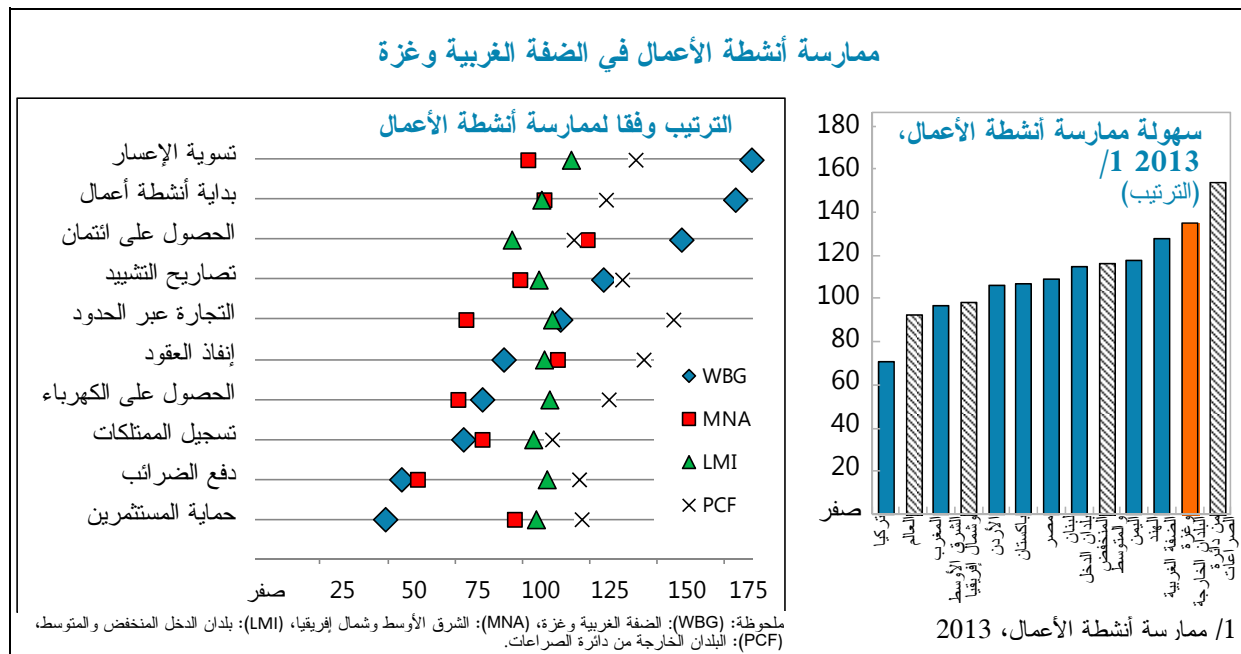
**12-** تفتقر العديد من المشروعات الفلسطينية القدرة على العمل في بيئة دولية تنافسية. إن معظم المشروعات صغيرة الحجم (أقل من خمسة موظفين) وشركات تديرها الأسرة وتوفر إمدادات لأسواق محلية معزولة. والمشروعات التي تعمل على الصعيد الدولي تجري أعمالها عادة من خلال وسطاء إسرائيليين وتعاملها بمفردها مع الشركات الأجنبية محدود. وهناك استثمارات أجنبية قليلة من تلك التي يمكن أن تنتقل الدراية الفنية. ولتحقيق النجاح، تحتاج المشروعات الفلسطينية إلى إقامة الاتصالات الخاصة بها وتسويق المنتجات الفلسطينية وتعلم كيفية تحديد الأسواق الجديدة ودخولها وتنفيذ معايير وتراخيص الجودة وبناء الدراية الفنية الخاصة بها وتطويرها.

**13-** المخاطر التي يتعرض لها استقرار الاقتصاد الكلي زادت نتيجة زيادة أثر القطاع العام. ترتبط هذه المخاطر بما يلي:

- زيادة الضعف أمام صدمات المعونة أو الإيرادات أو النفقات وزيادة مخاطر التعديل المالي غير المنظم وتراكم المتأخرات. يمكن أن تضعف التخفيضات الجزافية في الإنفاق قدرة الحكومة عن تقديم الخدمات الأساسية في حين تضعف المتأخرات الانضباط المالي (راجع الفصل الأول من هذا المجلد بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة) وتضر المشروعات مباشرة عن طريق زيادة عدم اليقين وتكاليف ممارسة أنشطة الأعمال.
- زيادة تعرض البنوك لمخاطر الإفراض للسلطة الفلسطينية نتيجة اقتراضها لتمويل مستويات العجز الكبيرة في الموازنة، مما يضيف مخاطر كبيرة للقطاع المالي. في حالة عجز السلطة الفلسطينية على سداد الائتمانات المستحقة عليها، فقد لا يكون تأمين الودائع الذي يعاني من نقص التمويل حالياً كافياً لتغطية كامل قيمة الودائع المفقودة (راجع الفصل الأخير من هذا المجلد بشأن محددات الائتمان).
- المزاحمة المحتملة للقطاع الخاص من الأسواق الرئيسية، بما في ذلك السوق المالي وسوق العمل.
- بناء توقعات برفع الضرائب في المستقبل حيث ستكون هناك حاجة إليها لسداد الدين المتزايد، بما في ذلك التزامات المعاشات التقاعدية المرتبطة بها.

**14-** الضفة الغربية وغزة متأخرة مقارنة بنظرائها من حيث مؤشرات بيئة الأعمال. تحتل الضفة الغربية وغزة المرتبة 135 من بين 185 بلداً من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والمرتبة 179 فيما يتعلق بمعيار "بداية نشاط تجاري". وهذا الوضع مؤسف لأنه من أجل التغلب على العيوب الأخرى في بيئتها الاستثمارية، على الضفة الغربية وغزة أن تتجاوز جيرانها بمراحل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- تحسنت جودة المؤسسات العامة الفلسطينية بشكل كبير منذ إنشاء السلطة الفلسطينية. تستطيع السلطة الفلسطينية الآن أن تضع سياسات اقتصادية بصورة مستقلة. وكشف مسح لتقدير مناخ الاستثمار في عام 2006 أن الموظفين الحكوميين نادرا ما يطلبون رشاوى. ومنذ ذلك الحين، تحسن الانطباع عن مدى انتشار الفساد.
- غير أنه يمكن تحسين بيئة المنافسة العادلة بين الشركات. يبدو أن عالم الأعمال الفلسطيني يتألف من جزأين: مشروعات رسمية كبيرة ذات صلات جيدة ولديها قدرة جيدة على الوصول إلى صناعات السياسات ولديها اتصالات دولية وفرص تجارية ذات صلة مقابل الشركات الصغيرة المتبقية. وهناك حاجة إلى وضع إطار للمنافسة وإنشاء هيئات تنظيمية تعمل على منع ظهور احتكارات أو احتكارات القلة.
- الإطار القانوني لا يراعي مصالح أنشطة الأعمال. إن الكثير من التشريعات الاقتصادية غير مناسبة للاقتصاد الحديث وتحتاج إلى التحديث والتوضيح والتنسيق؛ ويتعين تبسيط الإجراءات المرهقة وخفض التكاليف. ويكشف بحث أوثق لأضعف المؤشرات في مسح ممارسة أنشطة الأعمال أن المشاكل تتعلق عموما بارتفاع التكاليف والتشريعات غير الكاملة وغير المتسقة والإجراءات العديدة والمرهقة المطلوبة لبدء الأعمال أو تشغيلها. وعلى الرغم من أن العديد من التكاليف مرتبطة بالقيود الإسرائيلية، فإن هناك تكاليف أخرى تتولى مسؤوليتها السلطة الفلسطينية ويمكن تخفيضها. ويتألف الإطار القانوني الفلسطيني للنشاط الاقتصادي من مجموعة من القوانين غير الكاملة والمعقدة وغير المتسقة وضعت في فترات مختلفة وتقوم على تقاليد قانونية مختلفة. وينطبق نفس الشيء على اللوائح الثانوية.<sup>10</sup> ومن الأمثلة على اللوائح الناقصة أو القديمة ما يلي: قانون الشركات وقانون الأصول المنقولة وقانون المنافسة وقانون التأجير المالي ونظام الإعسار وقانون الأراضي.<sup>11</sup>



<sup>10</sup> لم تطبق العديد من اللوائح المنصوص عليها والواردة في القوانين.

<sup>11</sup> بعض من هذه القوانين لا تزال مشاريع قوانين، وتنتظر التوقيع الرئاسي؛ غير أن عدم وجود تشريع عامل يعوق إجراء عملية تشاورية سليمة ويؤدي نتيجة لذلك إلى التأخير في التوقيع على مشاريع التشريعات لتصبح قوانين.

## جيم - التوصيات المتعلقة بالسياسات

### 15- يمكن تحسين النمو المحتمل للاقتصاد الفلسطيني عن طريق:

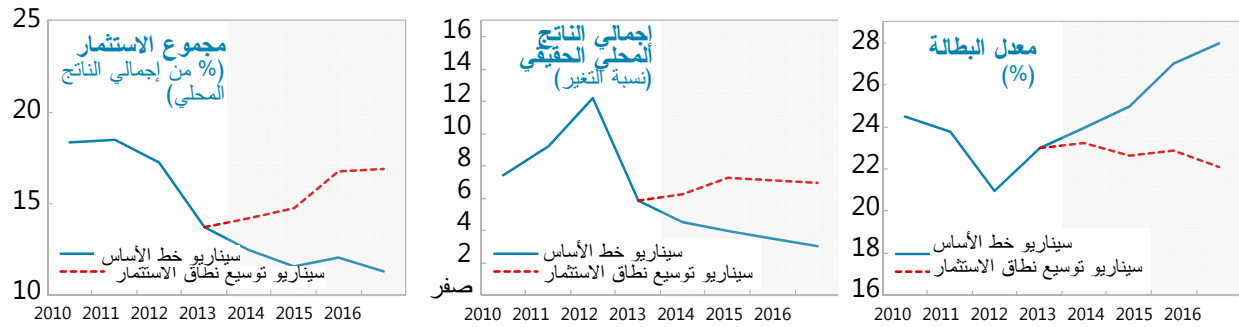
- اتخاذ تدابير لضمان استمرارية الموارد العامة وتحسين تكوين الإنفاق العام. من شأن ذلك أن يكفل استقرار الاقتصاد الكلي (عن طريق جملة أمور من بينها خفض المخاطر في النظام المالي النابعة عن التعرض لمخاطر الإقراض للسلطة الفلسطينية) ويفتح المجال للإنفاق على التنمية ونقل المصدقية لتوقعات المستثمرين بشأن وجود بيئة مراعية لمصالحهم ومنخفضة الضرائب ومنخفضة تكاليف التمويل في المستقبل وأخيراً وليس آخراً ويوقف المتأخرات التي أصبحت مضرّة للغاية للقطاع الخاص. وهناك حاجة عاجلة إلى تصحيح أوضاع المالية العامة ولكن يجب أن يكون التصحيح تدريجياً ويراعي النمو والبيئة الاجتماعية.
- تحسين بيئة أنشطة الأعمال. ينبغي خفض التكاليف حيثما يمكن وتبسيط الإجراءات المرهقة وتحديث التشريعات الاقتصادية غير الكاملة وغير المتسقة والمعقدة وتوضيحها وتنسيقها. ويمكن أن تبدأ السلطة الفلسطينية بمراجعة القوانين لضمان أنها تراعي أنشطة الأعمال وأنها متسقة وعادلة. ويمكن الاضطلاع بمثل هذه المراجعة بمشاركة مجتمع الأعمال.
- مواصلة الجهود لتحسين إمكانية الحصول على الائتمان، وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. يمكن أن تتضمن الإجراءات تحسين توافر الضمانات وتعزيز حقوق الدائنين (عن طريق جملة أمور من بينها سن قانون بشأن الأصول المنقولة فضلاً عن تحسين الجوانب القضائية، بما في ذلك تسريع إجراءات المحاكم أو تدريب القضاة أو تعزيز الإنفاذ خارج المحكمة) والتشجيع على الإبلاغ المالي بشكل أفضل (مما يسمح بإقراض التدفقات النقدية) وتطوير نظم التأجير ومواصلة استكشاف صناديق ضمانات القروض التي تخفض مخاطر الإقراض إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز البيئة المؤسسية لجذب المؤسسات المالية غير البنوك.
- تعزيز قدرة الأعمال على المنافسة عن طريق جمع معلومات عن السوق وتيسير عقود الأعمال وتشجيع تسويق المنتجات الفلسطينية وتطبيق معايير معترف بها دولياً وإعداد خدمات ومؤسسات أخرى تدعم الأعمال.

### دال - كيف يمكن أن يتطور الاقتصاد في حالة إجراء إصلاحات محدودة؟

- 16- يشير سيناريو إرشادي بشأن "توسيع نطاق الاستثمار" إلى أن إجراءات السياسات على نسق المواضيع التي نوقشت في القسم السابق، بدعم من تخفيف محدود للقيود واستمرار تدفقات المعونة، يمكن أن تؤدي إلى زيادة النمو بما يقرب من ثلاث نقاط مئوية على مدى السنوات الثلاث القادمة. في حالة نجاح إجراءات السياسات هذه، فإنها يمكن أن تصل بالاستثمارات إلى مستويات تحققت في الماضي (نحو 16% من إجمالي الناتج المحلي) وينبغي أن تؤدي إلى نمو - استناداً إلى مرونة العملة التي يجري تقدير قيمتها في الفصل القادم من هذا المجلد المتعلقة بالنمو والعمالة - يكفي لعكس الزيادة في معدل البطالة المتوقعة في سيناريو الحالة الراهنة ("الأساسي")<sup>12</sup>.

<sup>12</sup> راجع تقرير خبراء الصندوق الذي عرض في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، نيويورك، سبتمبر 2013 للاطلاع على تفاصيل بشأن التوقعات الأساسية.

### سيناريو "توسيع نطاق الاستثمار"



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات خبراء الصندوق.

## المراجع

- Hausmann, R., Rodrik D., and Velasco A., 2005, *Growth Diagnostics* (mimeo), Harvard Kennedy School, Cambridge, MA.
- International Monetary Fund, *Staff Report for the Meeting of the Ad-Hoc Liaison Committee*, issues: April 2011; March 2012; September 2012 (Washington).
- Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2012, *West Bank: Movement and Access Update*.
- Office of the Quartet Representative, *Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee*, issue: 19 March 2013.
- Palestinian Central Bureau of Statistics, 2013, *Establishment Census 2012, Main Findings*.
- Palestinian National Authority, 2011, *National Development Plan 2011–13: Establishing the State, Building Our Future*.
- , 2011, *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Occupied Palestinian Territory*.
- USAID, 2010, *BizCLIR for the Palestinian economy, Commercial Legal and Institutional Reform Diagnostic of the West Bank* (draft).
- World Bank, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, issues: September 2008; April 2011; September 2011; March 2012; September 2012; March 2013.
- , 2007, *West Bank and Gaza: Investment Climate Assessment, Unlocking the Potential of the Private Sector*.
- , 2011, *West Bank and Gaza: Improving Governance and Reducing Corruption*.
- , 2012, *West Bank and Gaza: Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State, Promoting Private Sector-Led Growth*.
- , 2013, *Doing Business 2013*.

## الصلة بين النمو والعمالة والبطالة في الضفة الغربية و غزة<sup>1</sup>

يبين تحليلنا أن إزالة القيود الإسرائيلية ستكون حاسمة في بناء سوق عمل أكثر مرونة مطلوب للنمو كثيف العمالة. ويمكن أن تسهم السلطة الفلسطينية بإصلاح جهاز الخدمة المدنية لتهيئة مناخ من المنافسة العادلة للقطاع الخاص. ونخلص إلى أنه حتى في حالة التوقعات المتفائلة بشأن النمو ومع الأخذ في الاعتبار الأثر المحتمل لتخفيف القيود الإسرائيلية والإصلاحات التنظيمية (بما في ذلك إصلاحات جهاز الخدمة المدنية)، ستظل معدلات البطالة في الضفة الغربية و غزة مرتفعة عند 16-17% تقريبا في عام 2016، على الرغم من أن انتشار البطالة سينخفض. ويمكن أن يواصل معدل البطالة الانخفاض إلى أقل من 10% في الأجل الطويل شريطة استمرار الإصلاحات ورفع القيود الإسرائيلية وشريطة تحسن الآفاق الاقتصادية.

### ألف - مقدمة

1- يتسم سوق العمل في الضفة الغربية و غزة بارتفاع مستمر في البطالة، بسبب انخفاض نمو العمالة أساسا. تقلب معدل البطالة في الضفة الغربية و غزة بين 20% و 24% منذ عام 1995، باستثناء الذروة البالغة 31% أثناء

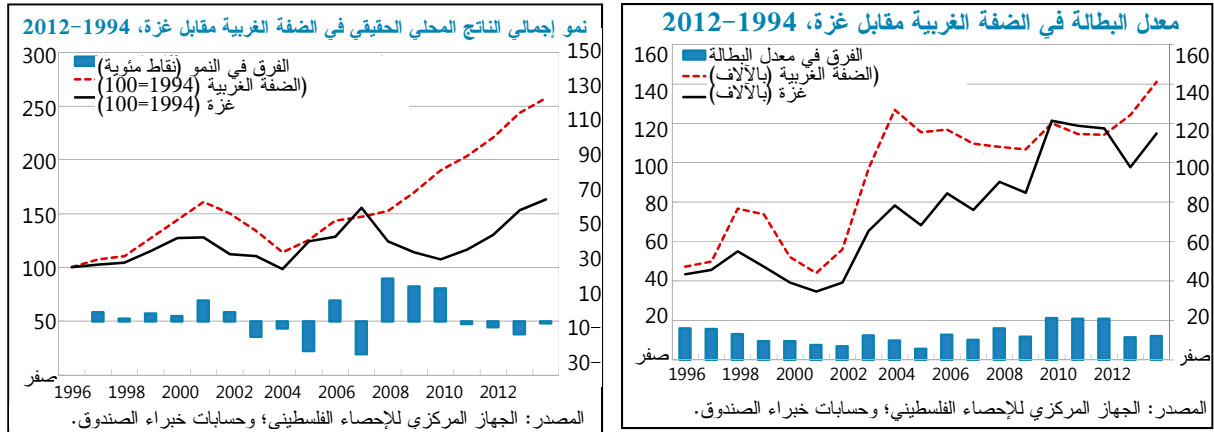
حقائق مبسطة عن سوق العمل الفلسطيني					
متوسط 1995-2012			2012		
غزة	الضفة الغربية و غزة	الضفة الغربية	غزة	الضفة الغربية و غزة	الضفة الغربية
1225	2133	3388	1644	2649	4293
47.7	42.7	44.6	43.7	38.4	40.4
5.7	4.4	4.9	5.2	4.0	4.4
30.7	18.2	22.2	31.0	19.0	23.0
39.7	25.0	29.8	47.5	35.2	35.2
0.37	0.43	0.41	0.40	0.46	0.44
0.09	0.16	0.13	0.15	0.19	0.17
168	433	601	256	602	858
36	15	21	39	16	23
61	69	66	61	70	68
14	16	13	0	14	10
3.4	5.7	4.9	6.6	5.6	5.9

السكان (بالآلاف، منتصف السنة)  
النسبة من السكان دون 16 سنة (%)  
معدل الخصوبة /1  
معدل البطالة  
معدل البطالة بين الشباب (15-29 سنة)  
نسبة المشاركة  
نسبة مشاركة النساء  
مجموع العمالة  
النسبة من العملة الكلية (%)  
القطاع العام  
القطاع الخاص  
إسرائيل والمستوطنات /2  
بند مذكرة  
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي  
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
1/ 2010 بدلا من 2012 ويستند المتوسط إلى مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للسنوات 1997 و 2004 و 2006 و 2007 و 2010.  
2/ 1997-2000. ونتيجة لذلك المجموع ليس 100.

الانتفاضة في عام 2002 وعدد قليل من السنوات التي شهدت انخفاضا في البطالة في التسعينات. وعلى الرغم من أن العوامل الديمغرافية كان لها بالتأكيد دور في ذلك، فإن السبب الرئيسي هو انخفاض نمو العمالة. وانخفضت معدلات الخصوبة على مدار العقدين الماضيين ولكنها لا تزال مرتفعة. وتخفض المشاركة في سوق العمل، وخاصة بين النساء، على الرغم من وجود اتجاه صعودي متواضع. ومع تعويض الارتفاع الطفيف في معدلات المشاركة لانخفاض نمو السكان، لم يظهر

متوسط نمو قوة العمل ('الطلب' على الوظائف) اتجاها واضحا نحو الصعود أو الهبوط وبلغ 4.8% في المتوسط منذ عام 1994. ونما مجموع العمالة ('العرض' من الوظائف) بنفس المعدل تقريبا في المتوسط ونتيجة لذلك لم يحدث أي تقدم في العقدين الماضيين من حيث خفض البطالة.

<sup>1</sup> أعد هذا الفصل أودو كوك بمساعدة في البحث من هانيا كاسيس.



2- تدعو مسارات النمو والبطالة المختلفة اختلافا كبيرا بين الضفة الغربية وغزة، فضلا عن الخصائص المميزة الأخرى لسوق العمل الفلسطيني إلى تحليل تفصيلي للعلاقة بين النمو والعمالة. منذ عام 1994، كان متوسط الفرق السنوي المطلق في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبته 9.1 نقطة مئوية لصالح الضفة الغربية. وحتى في حالة استبعاد الفترة 2003-2008 التي أدت فيها الانتفاضة والنزاع العسكري في غزة إلى اختلافات كبيرة في النمو، ستنزل الفجوة في متوسط النمو السنوي قدرها 4.6 نقطة مئوية. وبعد النزاع العسكري في عام 2006 والإغلاق الفعلي لغزة، حدثت فجوة كبيرة في الناتج بين المنطقتين؛ وكانت البطالة أعلى بكثير في غزة عن الضفة الغربية (حوالي 36.5% مقابل 19.5% في المتوسط منذ عام 2003). والاختلافات في بطالة الشباب (بين 15 و 29 سنة) مماثلة: 28.7% في الضفة الغربية مقابل نسبة بطالة هائلة في غزة قدرها 47.5% في نهاية عام 2012. وتشير الاختلافات في الهيكل الاقتصادي ومسارات النمو إلى أن مرونة العمالة مختلفة للغاية بين المنطقتين. ومن شأن الحصة الكبيرة للعمالة في القطاع العام والعمالة في إسرائيل والمستوطنات (في غزة حتى اندلاع الانتفاضة في عام 2001 فقط) أن يجعل مرونة مجموع العمالة - التي تقيس أثر التغيرات في الناتج على مجموع العمالة - أقل فائدة.<sup>2</sup> ويعزى تحليل مفصل لمرونة العمالة في الضفة الغربية وغزة أيضا إلى دراسات حديثة تبين وجود اختلاف كبير في مرونة العمالة عبر البلدان والقطاعات والفئات الديمغرافية.<sup>3</sup>

<sup>2</sup> هناك أدلة تفيد بأن العمالة في القطاع العام عبر البلدان تزامم العمالة في القطاع الخاص، والأثر المحتمل لذلك أقوى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (راجع A. Behar and J. Mok, 2013, *Does Public-Sector Employment Fully Crowd Out Private-Sector Employment?* IMF Working Paper 13/146). ويشير بهار وموك إلى ثلاثة قنوات يمكن أن تحدث المزاحمة من خلالها، ويبدو منها أن قناة سوق العمل وقناة التعليم أكثر صلة بالضفة الغربية وقطاع غزة (القناة الثالثة هي قناة سوق المنتجات حيث يزاحم التوظيف في القطاع الخاص من خلال ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الضرائب، والمنافسة من المشروعات المملوكة للدولة). وتشمل قناة سوق العمل الأثر السلبي على التوظيف في القطاع الخاص الناتج عن أجور القطاع العام الأعلى وزيادة الأمن الوظيفي. وتشمل قناة التعليم الأثر السلبي لأفراد يسعون إلى اكتساب مؤهلات مناسبة للعمل في القطاع العام بدلا من المهارات المطلوبة من قبل القطاع الخاص.

<sup>3</sup> E. Crivelli, D. Furceri, and J. Toujas-Bernaté, 2012, *Can Policies Affect Employment Intensity of Growth? A Cross-Country Analysis*, IMF Working Paper 12/218, and S. Kapsos, 2005, *The Employment Intensity of Growth: Trends and Macroeconomic Determinants*, ILO Employment Strategy Papers No. 12

## باء- مرونة العمالة وسيناريوهات البطالة

3- يؤكد التحليل الإحصائي أن مرونة العمالة تختلف اختلافا كبيرا بين الضفة الغربية وغزة. نقوم بتقدير مجموعات من المعادلات بمواصفات لوجاريمية لمجموعات مختلفة من الأراضي والعمالة عددها 12 مجموعة. ونقوم أولاً بتقدير مجموعة من المعادلات الدينامية. وتقديرات المرونة الناتجة ذات دلالة للعمالة في القطاع الخاص، ولكنها تفقد هذه الدلالة في الضفة الغربية عندما تدرج العمالة في القطاع العام أو العمالة في إسرائيل والمستوطنات. وتقترب مرونة العمالة في القطاع الخاص في الأجل الطويل في الضفة الغربية وغزة من واحد، مما يعني أن زيادة نسبتها 1% في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مع مرور الزمن، تؤدي إلى زيادة في العمالة في القطاع الخاص تقترب من 1.4%. وهذا المعدل مرتفع نسبياً مقارنة بالبلدان المماثلة. وفي حالة إدراج اتجاه زمني، نبحث ثبات تقديراتنا ونخلص إلى أن تقديرات المعامل للثبات لم تعد ذات دلالة في حين تكون تقديرات المرونة في الأجل الطويل أقل بكثير. وهناك فيما يبدو عوامل أخرى بخلاف إجمالي الناتج المحلي التي يحتمل أن تؤثر على العمالة، مثل تغييرات السياسات في أسواق العمل أو المنتجات، أو في حالة الضفة الغربية وغزة، تغييرات في القيود الإسرائيلية. وجرى تقدير مجموعة ثانية من المعادلات لا تأخذ في الحسبان ثبات العمالة وتتضمن اتجاهاً زمنياً. وكانت تقديرات مرونة العمالة في الأجل الطويل للضفة الغربية وغزة قدرها 0.52، وهو رقم أعلى بشكل طفيف مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستورة للنفط ومماثل لحالة الأردن.<sup>5</sup> غير أن مرونة العمالة في غزة أكبر بكثير من الضفة الغربية، مما يعني أن النمو الاقتصادي في غزة أكثر كثافة من حيث العمالة.

مرونة العمالة في الأجل الطويل، حسب نوع العمالة والمنطقة، 1995-2012		
غزة	الضفة الغربية	الضفة الغربية وغزة
<i>المعادلة الدينامية</i>		
***1.563	0.788	***0.958
***2.383	0.849	**1.110
**0.932	0.772	0.876
**1.344	*0.810	**1.012
<i>المعادلة طويلة الأجل باتجاه زمني</i>		
***0.762	***0.4436	***0.5209
ملاحظة: * و ** و *** تعني الدلالة عند 10% و 5% و 1% على التوالي.		

<sup>4</sup> راجع Crivelli et al. (2012) find employment elasticities for lower-middle-income countries from 0.10-0.24 and in MENA oil importers from 0.09-0.39.

<sup>5</sup> Crivelli et al. (2012) find employment elasticities for lower-middle-income countries from 0.10-0.24 and in MENA oil importers from 0.09-0.39.



4- يُستخدم تحليل السيناريوهات لتوضيح أثر تغيير الافتراضات حول نمو إجمالي الناتج المحلي ومرونة العمالة. هناك ثلاثة سيناريوهات تبين كيف يحدد التفاعل بين النمو والعمالة في القطاع الخاص، إضافة إلى التوقعات بشأن

سيناريوهات النمو والعمالة للضفة الغربية و غزة، 2012-2016 /1				
2016	2015	2014	2013	2012
<i>السيناريو الأساسي 2/</i>				
3.0	3.5	4.0	4.5	5.9
948	928	907	883	858
28.3	26.8	25.4	24.1	23.0
<i>السيناريو المتفائل 3/</i>				
7.5	7.4	6.9	6.3	5.9
1037	981	935	894	858
21.5	22.6	23.0	23.2	23.0
<i>السيناريو المتشائم 4/</i>				
1.5	1.5	2.4	2.9	5.9
884	881	877	870	858
33.2	30.5	27.8	25.3	23.0
بند مذكورة				
1322	1268	1215	1163	1114
القوى العاملة				
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ ومنظمة العمل الدولية (مشاركة القوى العاملة)؛ وحسابات خبراء الصندوق.				
1/ تقديرات مرونة العمالة سنة إلى الأمام في هذه السيناريوهات هي 0.53 للضفة الغربية و 0.94 لغزة.				
2/ الحالة السياسية والاقتصادية الراهنة؛ وتباطؤ تدريجي للنمو؛ وعدم تخفيف القيود؛ وإبقاء السلطة الفلسطينية على تجديد التبعين المعتمد في عام 2012.				
3/ نمو أعلى؛ وقيود أقل؛ والمزيد من فرص العمل في إسرائيل؛ وفتح غزة؛ وتحويل معونة المانحين تدريجياً من دعم الميزانية إلى الاستثمار؛ وانخفاض تدريجي في العمل لدى السلطة الفلسطينية.				
3/ تباطؤ النمو؛ وقيود أشد وفرص عمل أقل في إسرائيل؛ وتبقى غزة مغلقة؛ وعدم حدوث تغيير في معونة المانحين والعمالة لدى السلطة الفلسطينية.				

العمالة لفئات أخرى، تطور البطالة في الأجل المتوسط. ويُحدد نمو العمالة في القطاع الخاص بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وتقديرات مرونة العمالة في القطاع الخاص لسنة إلى الأمام للمنطقة المعنية، في حين توضع افتراضات بشأن المشاركة في سوق العمل والعمالة في القطاع العام والعمالة في إسرائيل. وستظل البطالة تحت أي من هذه السيناريوهات مرتفعة للغاية. وفي السيناريو الأساسي، سترتفع البطالة إلى ما يقرب من 28% في عام 2016، ولكن في حالة السيناريو المتشائم، ستصل إلى 33%. وحتى تحت الافتراضات المتفائلة بشأن النمو وفرص العمل في إسرائيل، سيكون عامل من بين كل خمسة عمال عاطلاً في عام 2016. ولن تتقارب معدلات البطالة في الضفة الغربية و غزة (إلى ما يقرب من 21-23% في عام 2016) إلا في السيناريو المتفائل، في حين سيظل معدل البطالة في غزة أعلى بمقدار 8-10 نقاط مئوية في الضفة الغربية تحت السيناريوهين الأساسي والمتشائم.

5- يمكن أن يؤدي تخفيف القيود الإسرائيلية وتنفيذ إصلاحات سوق العمل وسوق المنتجات إلى زيادة وتيرة خفض البطالة. ترتبط أسواق العمل والمنتجات الأكثر مرونة بارتفاع مرونة العمالة وبالتالي يمكن أن تؤدي الإصلاحات المؤسسية المناسبة إلى زيادة نمو الوظائف، لمعدل معين من نمو الناتج.<sup>6</sup> وتكون مرونة سوق العمل وسوق المنتجات في الضفة الغربية و غزة منخفضة أيضاً بسبب القيود الإسرائيلية على حركة وعبور السلع والأشخاص، وبالتالي فإن إزالة هذه القيود - مثلاً على حركة الأشخاص والسلع داخلها في الضفة الغربية وبين الضفة الغربية و غزة والقدس الشرقية والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي (المنطقة جيم والقدس الشرقية) والموارد الطبيعية (أساساً المياه) يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مرونة العمالة. ويمكن أن تشمل إصلاحات سوق العمل التي تقع تحت السيطرة المباشرة للحكومة على إصلاح جهاز الخدمة المدنية لخفض التفاوت في الحوافز مع القطاع الخاص من حيث الفوائد والرواتب. ومن شأن الإصلاحات التي تقع تحت سيطرة الحكومة أن تسهم أيضاً في أسواق منتجات وعمل أكثر مرونة، وهو ما يرتبط بمرونة عمالة أعلى.

<sup>6</sup> خلاص (2012) Crivelli et al. إلى أن العوامل التالية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بمرونة العمالة: مرونة سوق العمل ومرونة سوق المنتجات واستقرار الاقتصاد الكلي (حسبما يقاس بانخفاض تقلب النواتج والأسعار)، والحجم النسبي لقطاع الخدمات وحصة سكان المناطق الحضرية. وخلص إلى أن حجم الحكومة والانفتاح التجاري يرتبطان ارتباطاً سلبياً بمرونة العمالة، ضمن غيرهما من العوامل.

6- نعرض توقعات بشأن البطالة في الأجل المتوسط بالإصلاحات وبدونها، حيث تجمع الإصلاحات أثر التغيرات في اللوائح الفلسطينية وتخفيف القيود الإسرائيلية (الشكل البياني 1). تفترض سيناريوهات الإصلاح زيادة بمقدار النصف في مرونة العمالة في القطاع الخاص بينما تبقى الافتراضات الأخرى كما كانت من قبل. وتحت افتراضات النمو الأساسي، لن يكون الأثر المتوخى للإصلاحات على مرونة العمالة في القطاع الخاص كافياً للحد من البطالة، التي ستصل إلى 26% في عام 2016، مقارنة بنسبة 28% بدون إصلاحات. غير أن الإصلاح التنظيمي وتخفيف القيود، لهما أيضاً أثر إيجابي مباشر على النمو؛ وسيؤديان إلى تقاوم الأثر الإيجابي على العمالة من ارتفاع مرونة العمالة. والأثر المشترك للإصلاحات والتوقعات الأكثر تفاؤلاً بشأن النمو يمكن أن يقلل البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى نحو 16-17% في عام 2016؛ وبدون الإصلاح ستؤدي توقعات النمو المتفائلة بالكاد إلى انخفاض معدل البطالة. وسيؤدي ارتفاع مرونة العمالة في القطاع الخاص وفتح فرص عمل في إسرائيل إلى خفض البطالة بشكل أسرع بكثير في غزة عنه في الضفة الغربية.

### جيم - الاستنتاجات والتوصيات

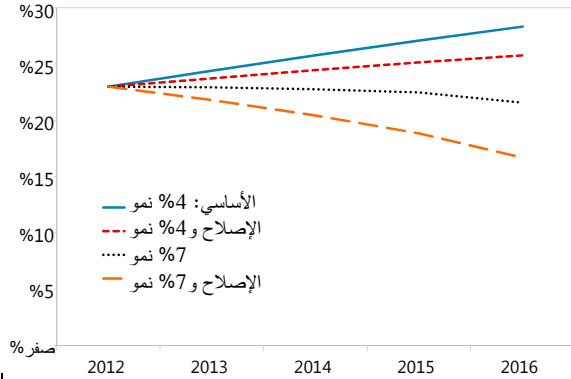
7- بدون تغييرات جذرية في السياسات والقيود، سيتطلب خفض معدل البطالة في الضفة الغربية وغزة إلى أقل من 10% معدلات نمو عالية غير واقعية. سيتطلب خفض معدل البطالة إلى 8% في عام 2016 استحداث نحو 430 ألف وظيفة جديدة في القطاع الخاص. ومع معدلات مرونة العمالة في القطاع الخاص السائدة، سيتطلب ذلك معدلات نمو سنوية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبتها 23% في الضفة الغربية و21% في غزة. والهدف الأكثر واقعية المتمثل في استيعاب الداخلين الجدد إلى السوق سيتطلب أيضاً نمواً سنوياً في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبته 10-11% حتى عام 2016، وهو ما يعني معدل بطالة نسبته 19.5%. ومع ذلك، من الصعب تحقيق معدلات نمو بهذا الارتفاع واستمرارها، حتى في حالة عدم وجود قيود. وأثناء الفترة 1968-1987، عندما كانت الحدود مع إسرائيل مفتوحة بشكل أكبر والقيود الداخلية أقل، كان المتوسط السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة نسبته 7%.<sup>7</sup>

8- في حين أن خفض معدل البطالة إلى أقل من 10% قد لا يكون واقعياً في المستقبل القريب، فإن خفض البطالة ممكن في ظل الظروف السليمة. إن أكبر أثر سيحدث في حالة تخفيف واسع النطاق للقيود الإسرائيلية، مما يؤدي إلى دفع النمو وخفض الجمود في سوق العمل وسوق المنتجات الذي يقيد استحداث فرص العمل. كما أن توسيع فرص العمل في إسرائيل، بما في ذلك للعمال من غزة، سيسهم في ذلك بشكل كبير. ويمكن أن تسهم السلطة الفلسطينية أيضاً عن طريق إزالة العوائق التي تعترض نمو القطاع الخاص، على النحو الذي جرى مناقشته في الفصل المتعلق بالنمو في الاقتصاد الفلسطيني في هذه الورقة. ومن شأن إصلاح جهاز الخدمة المدنية لتهيئة بيئة منافسة عادلة مع القطاع الخاص أن يكون خطة كبيرة إلى الأمام. وإذ وضعت السلطة الفلسطينية في اعتبارها أن الأجور والاستحقاقات السخية في القطاع العام وارتفاع العمالة في القطاع العام يمكن أن يقصبا العمالة عن القطاع الخاص، فإنها يمكن أن تضطلع كخطوة أولى ملموسة بمراجعة لقانون جهاز الخدمة المدنية لعام 1998 (المعدل في عام 2005) بغية جعل أحكامه أكثر اتساقاً مع الأوضاع في القطاع الخاص. ويمكن أن يواصل معدل البطالة الانخفاض فيما يتجاوز السنوات الأربع المقترحة في هذه الورقة وأن يصل إلى أقل من 10% في الأجل الطويل شريطة أن تظل الإصلاحات قائمة وعدم إدخال قيود جديدة وتحسن التوقعات السياسية.

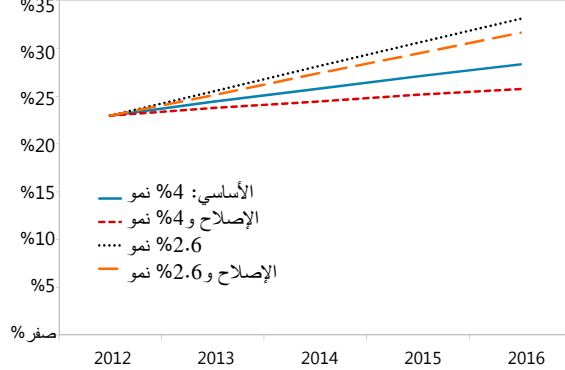
<sup>7</sup> راجع الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، 1996، المنشور رقم 1012.

الشكل البياني 1. تطور البطالة في الضفة الغربية و غزة تحت مختلف الافتراضات للنمو والتغيرات في اللوائح والقيود

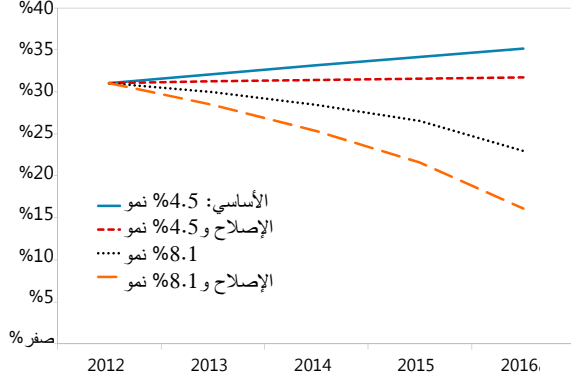
الضفة الغربية و غزة: السيناريو الأساسي والسيناريو المتفائل



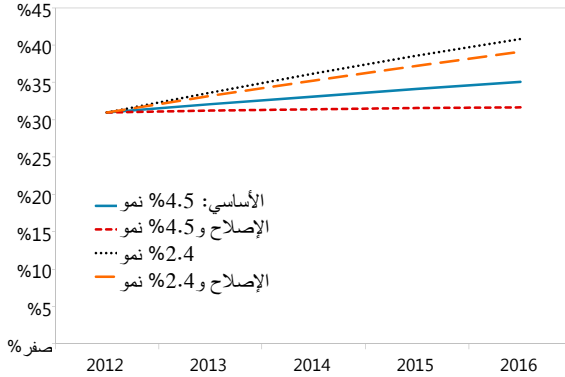
الضفة الغربية و غزة: السيناريو الأساسي والسيناريو المتشائم



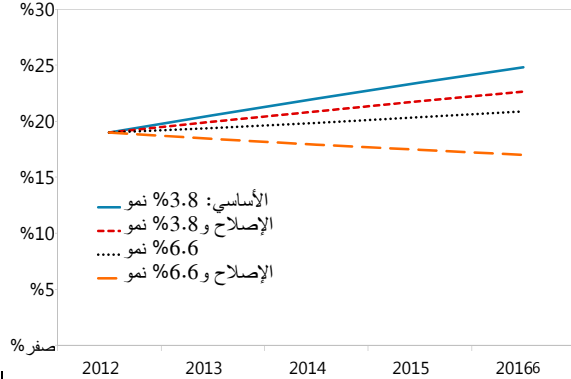
غزة: السيناريو الأساسي والسيناريو المتفائل



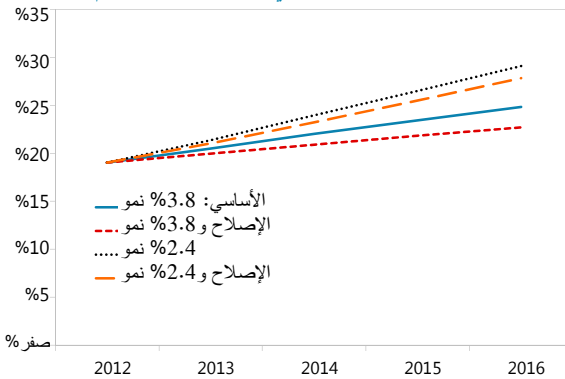
غزة: السيناريو الأساسي والسيناريو المتشائم



الضفة الغربية: السيناريو الأساسي والسيناريو المتفائل



الضفة الغربية: السيناريو الأساسي والسيناريو المتشائم



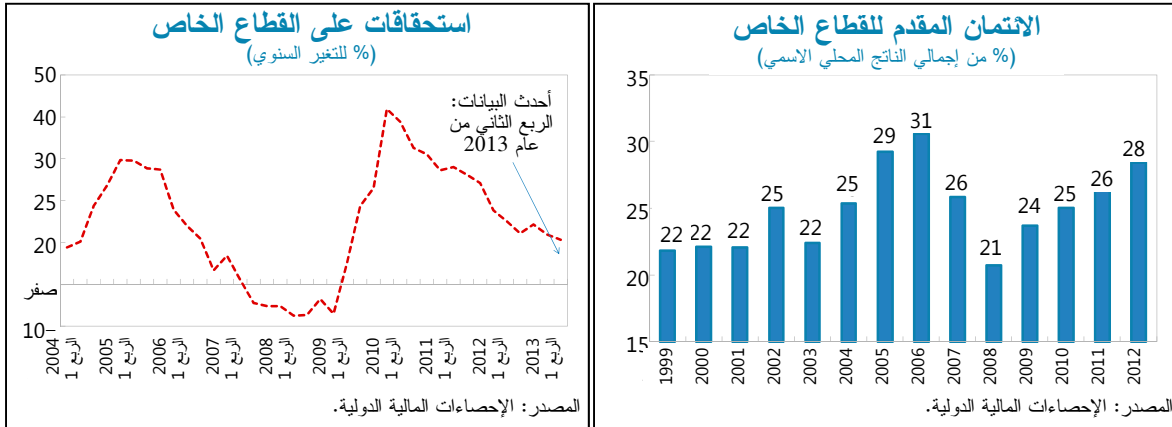
المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

## محددات نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة<sup>1</sup>

يتناول هذا الفصل بالتفصيل ما إذا كان التباطؤ المؤخر في نمو الائتمان مدفوعاً بجانب الطلب أو بجانب العرض. وعلى الرغم من أننا نخلص إلى بعض الأدلة الأولية التي تقيد بأن الإقراض إلى السلطة الفلسطينية، عامل على جانب العرض، قد يخفف الائتمان المقدم للقطاع الخاص، فإن التباطؤ المؤخر في نمو الائتمان يتماشى إلى حد كبير فيما يبدو مع الأساسيات الاقتصادية للدورات. وفي الوقت نفسه، هناك قيود هيكلية تعترض زيادة التعميق المالي تتجلى في انخفاض مستوى الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي وأطواره الزمني القصير وتحيزه القوي نحو الاستهلاك. ولذلك، تحظى الإصلاحات التي تساعد على تخفيف هذه القيود بالترحيب.

### ألف - مقدمة

**1- انخفاض نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة في الآونة الأخيرة، عقب فترة من الارتفاعات والانخفاضات.** كان نمو الائتمان قويا بين عامي 2004 و2006 حيث وصل معدل الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ذروته عند 31%، وكان معدل الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي سلبيا في عامي 2007 و2008 حيث وصل إلى 21%. وارتفع مرة أخرى ارتفاعاً كبيراً بعد انتهاء النزاع بين غزة وإسرائيل في نهاية عام 2008 ومطلع عام 2009 مع إدخال سجل الائتمان. ومنذ عام 2010، ينخفض نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص، ووصل إلى 12% في الربع الأول من عام 2013 و10.6% في يونيو 2013.



**2- يتناول هذا الفصل بالتفصيل محددات الانخفاض المؤخر في نمو الائتمان ويعرض الآثار على السياسات.** يتناول هذا الفصل مسألة ما إذا كان الانخفاض المؤخر في نمو الائتمان يعكس تقارباً نحو توسع أكثر قابلية للاستمرار بعد فترة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتحسن هيكلية بعد إدخال سجل الائتمان في عام 2008، أو هل تؤدي السياسات الاقتصادية إلى بقاء الائتمان عند أقل من إمكاناته. وفي هذا السياق، هل تؤدي زيادة الائتمان المقدم للسلطة الفلسطينية إلى مزاحمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص ويسهم في انخفاض نمو الائتمان؟ وهل هناك عوامل هيكلية تقيد نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص؟

<sup>1</sup> أعد هذا الفصل كارستن جونيوس. ويوجه المؤلف الشكر إلى الزملاء في دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وديفيد أماغلوبيلي على تعليقاته وزينغوي هو وهانيا قسيس ورفيق سليم على مساعدتهم الممتازة في البحث.

## باء- تكوين إجمالي الائتمان وتطوره

**3- الانخفاض الأخير في نمو الائتمان حدث أساسا في الضفة الغربية.** يبين نمو الائتمان اتجاهات شديدة الاختلاف في الضفة الغربية و غزة بما يعكس الأوضاع السياسية. وعلى سبيل المثال، نما الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الفترة 2009-2011 بنسبة 31.9% في الضفة الغربية، ولكن بنسبة 17.4% فقط في غزة، حيث لم يكن الوضع الاقتصادي والسياسي موافيا بنفس الدرجة. غير أنه منذ بداية عام 2013 وحتى يونيو من نفس العام، نما الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة 21.5% في غزة، في حين تباطأ بعد سنوات من النمو القوي إلى 8.7% في الضفة الغربية. وفي يونيو 2013، وصل مجموع الائتمان لدى البنوك في الضفة الغربية و غزة إلى 4 258 مليون دولار، أو 28% من إجمالي الناتج المحلي. وخصص أكثر بقليل من ثلثي مجموع الائتمان إلى القطاع الخاص وخصصت النسبة الباقية إلى القطاع العام. وكان نحو 84% من الائتمان المقدم للقطاع الخاص وكل الائتمان تقريبا المقدم للقطاع العام في الضفة الغربية.

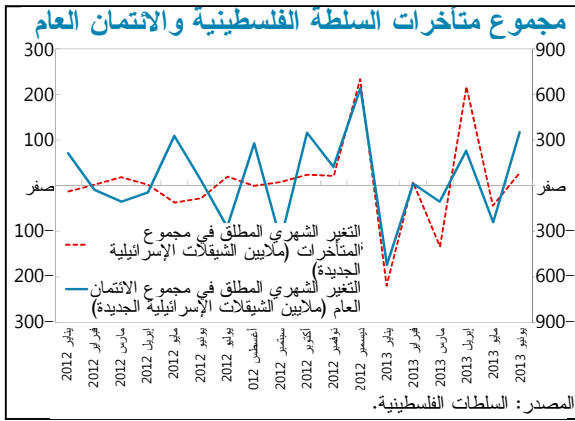
**4- في التوسع الأخير، كان الائتمان المقدم للقطاع الخاص مدفوعا أساسا بسوق العقارات والتشييد وائتمان المستهلكين.** لقد زادت حصة هذه القطاعات من 14.4% في عام 2008 إلى 21.3% في عام 2012 ومن 7.6% إلى 21% على التوالي (انظر الجدول أدناه). وانخفضت حصة الائتمان المقدم لخدمات الشركات والمستهلكين من 26.3% في عام 2008 التي 10.2% في عام 2012، بالنظر إلى انخفاض الائتمان المقدم لهذا القطاع بنسبة 5% سنويا. وانخفضت حصة تمويل التجارة - وهو قطاع آخر يقوم على الشركات - من 24.4% إلى 20.2%، ولكنه زاد بالقيمة المطلقة بنسبة 15% في المتوسط كل سنة منذ عام 2008. وشهدت القطاعات ذات أكبر نمو أقل تراكم من القروض المتعثرة. وكانت حصة القروض المتعثرة منخفضة للغاية في حالات ائتمان المستهلكين وتمويل السيارات وائتمانات سوق العقارات والتشييد، ولكنها كانت مرتفعة في حالة تمويل التجارة، مما يشير إلى أن تخصيص الائتمان تدفقه الربحية واعتبارات المخاطر.

**5- كان التباطؤ أكبر في قطاعات غير قطاع إقراض المستهلكين.** تباطأ نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص في عام 2012 بأكثر من 15 نقطة مئوية ليصل إلى 10 نقاط مئوية في الربع الثاني من عام 2013. وكان أكبر انخفاض في نمو الائتمان في سوق العقارات والتشييد وتمويل التجارة والتعدين والتصنيع، في حين زاد ائتمان المستهلكين بنسبة 68%. والصورة العامة التي تنشأ تبين أن الائتمان لأغراض الاستثمار أو أنشطة الأعمال ينخفض أو يزيد بأقل من المتوسط ويزيد الائتمان للاستهلاك زيادة كبيرة للغاية ويصبح هو المحرك الرئيسي لنمو الائتمان. ويبدو أن قطاع العقارات يشهد بعض الهدوء بعد سنوات من النمو الاستثنائي الذي قد يكون قد أدى إلى فورة النشاط الاقتصادي في بعض المناطق.

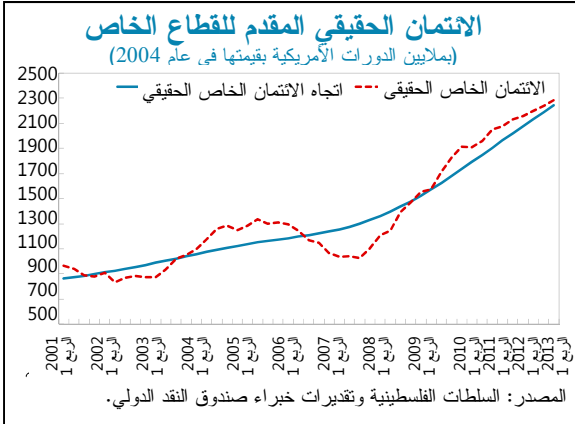
الضفة الغربية و غزة: تطور وتكوين الائتمان المقدم للقطاع الخاص					
الربع الثاني من 2013	النمو السنوي 2011 إلى 2012 (%)	النمو من 2008 إلى 2012 (%)	حصة 2012 مقابل 2008 (بنقاط مئوية)	الحصة في 2012 (%)	الحصة في 2008 (%)
10	13	21	0.0	100.0	100.0
13	45	33	6.9	21.3	14.4
103	22-	3-	1.7-	1.2	2.8
34-	19-	24	1.0	9.0	7.9
4-	13	15	4.1-	20.2	24.4
3	2-	5	1.0-	1.4	2.3
9	-	12	0.7-	2.1	2.8
7	5-	3	0.8-	0.8	1.6
11-	28-	5-	16.1-	10.2	26.3
3-	4-	24	0.3	2.3	2.0
12	6	25	0.6	4.1	3.6
68	75	56	13.5	21.0	7.6
20-	10-	33	2.1	6.4	4.3

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

6- زادت الحصة المباشرة للقطاع العام من مجموع الائتمان من 28% في عام 2008 إلى 31% في عام 2012، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد أدى إلى مزاحمة ائتمان القطاع الخاص.<sup>2</sup> بخلاف الأثر المباشر لزيادة الإقراض للسلطة الفلسطينية على الائتمان المقدم للقطاع الخاص، فإنه يمكن أن يكون قد أدى إلى إثارة بعض سلوكيات تجنب المخاطرة من جانب البنوك بسبب زيادة تعرضها لمخاطر الإقراض للسلطة الفلسطينية مما يؤثر على الائتمان المقدم للقطاع الخاص بصورة غير مباشرة أيضا. وزاد الائتمان المقدم للسلطة الفلسطينية - البالغ 35.6% في المتوسط بين عامي 2009 و 2011 - عن نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي، وأسهم في تراكم الدين العام، مما رفع مخاطر استمرارية القدرة على تحمل الدين.<sup>3</sup> وعلاوة على ذلك، استخدم ائتمان البنوك أساسا لتمويل النفقات الجارية وليس الاستثمارات لدعم نمو القطاع الخاص.<sup>4</sup> وحسبما يوضح الشكل البياني أدناه، تقلب الائتمان المقدم للسلطة الفلسطينية مع متأخرات المدفوعات العامة، وخصوصا منذ خريف 2012، مما يشير إلى أن السلطة الفلسطينية تعتمد على ائتمان البنوك لأغراض السيولة في أوقات الشدة المالية وليس للنفقات الاستثمارية طويلة الأجل. ويشير ذلك أيضا إلى أن البنوك تواجه مخاطر ائتمان مرتفعة من إقراضها للقطاع الخاص نظرا لأن موردي القطاع الخاص للسلطة الفلسطينية لا يحصلون على مستحقاتهم في الوقت المحدد.



7- التقلب العالي للائتمان المقدم للسلطة الفلسطينية يزيد من صعوبة إدارة البنوك لسيولتها. تقلب الائتمان المقدم للسلطة الفلسطينية بنفس خطى متأخرات المدفوعات الحكومية، وخاصة منذ خريف 2012، مما يشير إلى أن السلطة الفلسطينية اعتمدت على ائتمان البنوك لأغراض السيولة في أوقات الشدة المالية. ويبلغ الانحراف المعياري للتغيرات الشهرية في أرصدة الائتمان المقدم للقطاع العام أربعة أضعاف الانحراف المعياري للتغيرات الشهرية في أرصدة الائتمان المقدم للقطاع الخاص ويمكن أن يؤثر على قدرة البنوك على تخصيص المزيد من الائتمان لاستثمار القطاع الخاص طويل الأجل.



8- لا يشير تطبيق تقنية تمهيد معياري إلى أن الانخفاض الأخير في نمو الائتمان يبتعد عن خط اتجاه النمو. تبين المقارنة بالاتجاه، الناتجة عن مرشح هودريك-بريسكوت لمستويات الائتمان الفصلية أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص زاد بمقدار يقل عن الاتجاه في الفترة 2007-2008 وأعلى من الاتجاه في الفترة 2009-2011. وتقترب الائتمان المقدم للقطاع الخاص مؤخرا مع الاتجاه. ويتناول القسم التالي بالتحليل العوامل التي أسهمت في التقلبات حول الاتجاه.

<sup>2</sup> التعرض غير المباشر للائتمان المقدم للسلطة الفلسطينية يضيف إلى تركيز مخاطر التعرض للائتمان المقدم للسلطة الفلسطينية. وبلغت القروض المصرفية المقدمة لموظفي السلطة الفلسطينية إلى ما يقرب من 17% من الائتمان هذا الربع، مما يعني أن أكثر من نصف حافظة القروض في بعض البنوك يعتمد على قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها. وبما أن مدفوعات خدمة القرض تخصم مباشرة من الأجور، فإن القروض المقدمة لموظفي السلطة الفلسطينية لن تسدد إذا لم تستطع السلطة الفلسطينية دفع الأجور، كما كان الحال في نوفمبر وديسمبر الماضيين.

<sup>3</sup> راجع الملحق الأول المتعلق باستمرارية القدرة على تحمل الدين في تقرير خبراء الصندوق.

<sup>4</sup> راجع الفصل المتعلق باستمرارية أوضاع المالية العامة في هذا المجلد.

## جيم - تحليل آثار الطلب على الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمعرض منه

9- يحدد هذا القسم عوامل العرض والطلب التي تؤدي إلى حدوث تقلب كبير في نمو الائتمان وانخفاضه مؤخراً. أولاً، نحدد علاقات العرض والطلب بالانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية لتحديد المحركات الفردية للائتمان. وثانياً، نستخدم نموذج اختلال لمراعاة احتمال اختلاف الطلب والعرض المحتملين على الائتمان عن بعضهما البعض بحيث يحدث ترشيد للائتمان. وتؤدي ندرة السلاسل الزمنية الأطول لمجموعة أوسع من المتغيرات إلى تقييد التحليل العملي؛ غير أن هناك بيانات متاحة للفترة بين الربع الأول من عام 2002 والربع الأول من عام 2013 بالنسبة لمعظم المتغيرات الهامة المحتمل أن تؤثر على الطلب على الائتمان المعرض منه.

10- يحدد نموذج الطلب على الائتمان كدالة للنشاط الاقتصادي وتكلفة الاقتراض:

$$C_t^d = \alpha_1 X_{1t} + u_{1t}$$

حيث  $C_t^d$  هي الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص و  $X_{1t}$  مجموعة من المتغيرات التفسيرية التالية:<sup>5</sup>

- *النشاط الاقتصادي*، ويستخدم للتعبير عنه إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ومن المتوقع أن يؤدي إجمالي الناتج المحلي الأعلى إلى طلب أعلى على الائتمان لأغراض المعاملات والاستهلاك والاستثمار. ونحن نستخدم النشاط الاقتصادي الفوري بدلاً من أي تأخيرات أو تبكيرات نظراً لأن معظم الائتمان يستخدم للاستهلاك وأنشطة قطاع العقارات التي تحفز إجمالي الناتج المحلي بدون أي تأخير.
- *تكلفة الاقتراض*، وتستخدم للتعبير عنها أسعار فائدة الإقراض على الدولارات الأمريكية نظراً لأن نصف مجموع الائتمان يقدم بالدولارات الأمريكية. ولاختبار المتانة، تستخدم أسعار الفائدة على الشيكات الإسرائيلية الجديدة والدنانير الأردنية ومتوسطات من مختلف أسعار الفائدة. ومن المتوقع أن تؤدي أسعار الفائدة الأعلى إلى خفض الطلب على الائتمان.

11- يحدد نموذج المعرض من الائتمان كدالة للنمو الاقتصادي وتكلفة الفرصة البديلة للإقراض وتوافر أموال يمكن إقراضها:

$$C_t^s = \beta_1 X_{2t} + u_{2t}$$

حيث  $C_t^s$  هي الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص و  $X_{2t}$  مجموعة من المتغيرات التفسيرية التالية:

- *النشاط الاقتصادي*. يتعلق زيادة النشاط الاقتصادي بأرباح أعلى ودخل أكثر استقراراً يخفف مخاطر عدم القدرة على السداد للمقترضين. ويستخدم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للتعبير عن النشاط الاقتصادي والتوقعات بشأن قدرة المقترضين على السداد.
- *تكلفة الفرصة البديلة للإقراض للقطاع الخاص*. يُقيم جزء كبير من القطاع المصرفي روابط قوية مع الأردن من خلال المقار والفروع وأنشطة الأعمال. ونتيجة لذلك، عادة ما تودع البنوك صناديق الأصول الجارية في الأردن حيث تحصل على أسعار الفائدة المحلية. ونستخدم أسعار الفائدة على الودائع في الأردن لمراعاة هذا الأثر ونتوقع أن يكون المعامل سلبياً، نظراً لأن ارتفاع أسعار الفائدة البديلة ينبغي أن يؤدي إلى انخفاض الإقراض المحلي.

<sup>5</sup> تتم الحسابات باختلافات اللوغاريتمات لمراعاة اللاسكون. ويستخدم مؤشر أسعار المستهلك لإحداث انكماش في الائتمان المقدم للقطاع الخاص والائتمان المقدم للسلطة الفلسطينية وصافي الأصول الأجنبية والأموال القابلة للإقراض.

- صافي الأصول الأجنبية. ثمة طريقة أخرى لمراعاة إمكانية استخدام الودائع للاستثمار في الأصول الأجنبية وهي استخدام صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي مباشرة. وكإجراء بديل، نطبق النموذج أيضا باستخدام متغير صوري للربع الثاني والربع الثالث من عام 2009 عندما كان التحول من صافي الأصول الأجنبية وقروض القطاع الخاص أكبر حجما. ولتشجيع البنوك على حفز الإقراض المحلي وخفض التعرض لمخاطر الأسواق الخارجية، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية لائحة تقتضي أن تخفض البنوك صافي أصولها الأجنبية إلى 60% من الأصول بحلول أبريل 2009 وإلى 55% من الأصول بحلول سبتمبر 2009. وأدى ذلك إلى قفزة كبيرة في الإقراض للقطاع الخاص قبل الموعد النهائي بقليل. ونتوقع أن يكون المعامل سلبيا، نظرا لأن زيادة صافي الأصول الأجنبية ينبغي أن تخفض الإقراض للقطاع الخاص.
- الأموال المتاحة للإقراض. تعتمد قدرة البنوك على زيادة إمداداتها من القروض على نمو ودائعها. ولبناء متغير للأموال المتاحة للإقراض، نخصم متطلبات الاحتياطي من مجموع الودائع ونتوقع أن يكون المعامل إيجابيا.
- المزاحمة. يمكن أن يؤدي الإقراض للسلطة الفلسطينية إلى مزاحمة الإقراض للقطاع الخاص ولذلك نتوقع أن يكون المعامل سلبيا.

## دال - مناقشة نتائج الاقتصاد القياسي

- 12- وجد أن الطلب على الائتمان يعتمد على النشاط الاقتصادي وأسعار الفائدة على الإقراض.** جاءت جميع المتغيرات الأخرى بالعلامة المتوقعة وكانت معاملها ذات دلالة عند مستوى 10% على الأقل. ولمراعاة الاختلافات في البيانات استخدمنا متغيرات صورية للربع الأول من عام 2003 والربع الثاني من عام 2008. غير أنه خلص إلى أن دلالة وعلامة المتغيرات الاقتصادية لا تعتمدان على إدراج متغيرات صورية.
- يعتمد الطلب على الائتمان بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي الفوري المعبر عنه باستخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة. كما أجرينا اختبارا لمعرفة ما إذا كان الطلب على الائتمان يعتمد على النشاط الاقتصادي في إسرائيل والأردن نظرا لأن تمويل التجارة يُشكل نحو 20% من الائتمان (انظر الجدول أعلاه). غير أنه لم تكن هناك أي علاقة أخرى بين الائتمان في الضفة الغربية وغزة وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في إسرائيل والأردن، مما يؤدي إلى الخلوص إلى أن إجمالي الناتج المحلي يعبر عن آثار التجارة الخارجية بدرجة كافية.
  - يعتمد الطلب على الائتمان بشكل معاكس على أسعار الفائدة على القروض. وتقدم القروض في الضفة الغربية وغزة بالدولارات الأمريكية والشيكات الإسرائيلية الجديدة والدنانير الأردنية. واستخدام أسعار الفائدة الثلاثة يؤدي إلى معامل ليست ذات دلالة نتيجة تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات. ويؤدي إدراج أسعار الفائدة بمفردها أو كمتوسط غير مرجح إلى نتائج ذات دلالة باستثناء في حالة الشيكات الإسرائيلية الجديدة. وكانت أفضل النتائج في حالة أسعار الفائدة على القروض بالدولارات الأمريكية، بما يتماشى مع النتائج السابقة؛ وتشكل القروض بالدولارات الأمريكية بين 54% و72% من مجموع القروض في فترة العينة.



معادلة الطلب على الائتمان			
المتغير التابع: الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص			
العينة: الربع الأول من عام 2002 إلى الربع الأول من عام 2013			
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	الاحتمالية
الثابت	0.30	0.05	0.00
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	0.25	0.08	0.00
سعر الفائدة على القروض بالدولارات الأمريكية	-0.04	0.01	0.00
المتغير السوري للربع الثاني من عام 2008	-0.10	0.03	0.00
المتغير السوري للربع الثاني من عام 2003	-0.11	0.03	0.00
	0.60	درين واتسون	1.75

**13-** يعتمد المعروض من الائتمان أساساً على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار الفائدة الأجنبية. نضيف مرة أخرى متغيرات صورية نتيجة اختلالات البيانات للربع الأول من عام 2003 والربع الثاني من عام 2008. غير أن علامة ودلالة متغيري إجمالي الناتج المحلي وأسعار الفائدة لا تعتمدان على المتغيرات الصورية. ويؤدي إدراج صافي الأصول الأجنبية والأموال المتاحة للإقراض إلى تحسين مطابقة الانحدار، في حين يتجاوز الإقراض للسلطة الفلسطينية حد الدلالة عند 10% بقدر طفيف. وجميع المتغيرات الأخرى ذات دلالة عند مستوى 10% على الأقل وجاءت بالعلامات المتوقعة.

- تؤدي الزيادات في إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة المعروض من الائتمان، مما يشير إلى أن بيئة النمو القوية من المحددات الهامة للإقراض نظراً لأنها تخفف مخاطر التعثر.
- تؤدي أسعار الفائدة على الودائع في الأردن إلى خفض المعروض من الائتمان، كما هو متوقع؛ وتزيد تكلفة الفرصة البديلة لتوفير الائتمان للقطاع الخاص.
- يؤدي صافي الأصول الأجنبية إلى خفض الائتمان المقدم للقطاع الخاص كما هو متوقع. والاستخدام البديل للمتغير السوري للربع الثاني والربع الثالث من عام 2009، عندما بدأ نفاذ اللائحة التي تضع حداً على صافي الأصول الأجنبية، أظهر أيضاً نتائج ذات دلالة وأيل فيما بعد نظراً لأن استخدام صافي الأصول الأجنبية هو الإجراء المفضل.
- تؤدي الأموال المتاحة للإقراض إلى زيادة قدرة البنوك على إقراض القطاع الخاص.
- تؤدي القروض المقدمة للسلطة الفلسطينية إلى خفض الإقراض المقدم للقطاع الخاص. وجاء المعامل بالعلامة الصحيحة ولكن مستوى دلالاته أقل من 10%. وتنخفض مستويات الدلالة للفترات الزمنية الأقصر مما يشير إلى أنه لا يمكن إثبات المزاحمة بوضوح في الضفة الغربية وغزة - في حين يبدو وأنها منتشرة إلى حد ما.

معادلة المعروض من الائتمان			
المتغير التابع: الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص			
العينة: الربع الأول من عام 2002 إلى الربع الأول من عام 2013			
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	الاحتمالية
الثابت	0.09	0.02	0.00
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	0.26	0.09	0.00
سعر الفائدة على الودائع في الأردن	-0.02	0.00	0.00
المتغير السوري للربع الثاني من عام 2008	-0.09	0.03	0.01
المتغير السوري للربع الأول من عام 2003	-0.06	0.04	0.11
القروض المقدمة للسلطة الفلسطينية	-0.23	0.12	0.06
صافي الأصول الأجنبية	0.50	0.18	0.01
الأموال المتاحة للإقراض	0.55	درين واتسون	1.59

14- في مرحلة ثانية من التحليل العملي، نراعي احتمال اختلاف الطلب على الائتمان عن المعروض منه في السوق. ويمكن أن يحدث ذلك عندما يكون لدى الدائنين والمقرضين معلومات غير متجانسة وعندما تكون أسعار الفائدة جامدة، أي لا تتعدل بحرية وبشكل كامل وهناك إعانات للائتمان أو ترشيد في الائتمان ( Stiglitz and Weiss, 1981). ونتيجة لذلك، يكون حجم الائتمان الملحوظ هو الأدنى من الطلب على الائتمان والمعرض منه:

$$C_t = \min(C_t^d, C_t^s)$$

15- نقوم بتعديل النهج الذي استخدمه (Kyobe et al. (2012) و Poghosyan (2010) الذين يطبقون ضمن غيرهم نموذج اختلال يحاول أن يعزي التطورات الملحوظة في إجمالي الائتمان إلى عوامل الطلب والعرض باستخدام متغيرات تؤثر إما على الطلب أو العرض ولكن ليس على الاثنين. وبالإضافة إلى نهجهم، نراعي الارتباط بين القيمة الباقية في دالتي الطلب والعرض. ويجري حساب النموذج بدالة الاحتمالات القصوى باستخدام الإجراء التكراري الذي أعده Berndt, Hall, Hall and Hausman (1974).<sup>6</sup>

$$LL = \sum_{t=1} \log [f^d(C_t)F^s(C_t)(1 - F^s(C_t)) + f^s(C_t)F^d(C_t)(1 - F^d(C_t))]$$

16- تبين نتائج الاحذار أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص يمكن تفسيره بمجموعة من عوامل الطلب والعرض.<sup>7</sup> لأغراض التحديد، لا يمكن استخدام جميع المتغيرات التي استخدمت في تقديرات نموذج المربعات الصغرى العادية عند تقدير الطلب والعرض في آن واحد - وهذا هو سبب عدم استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مثلًا لجانب

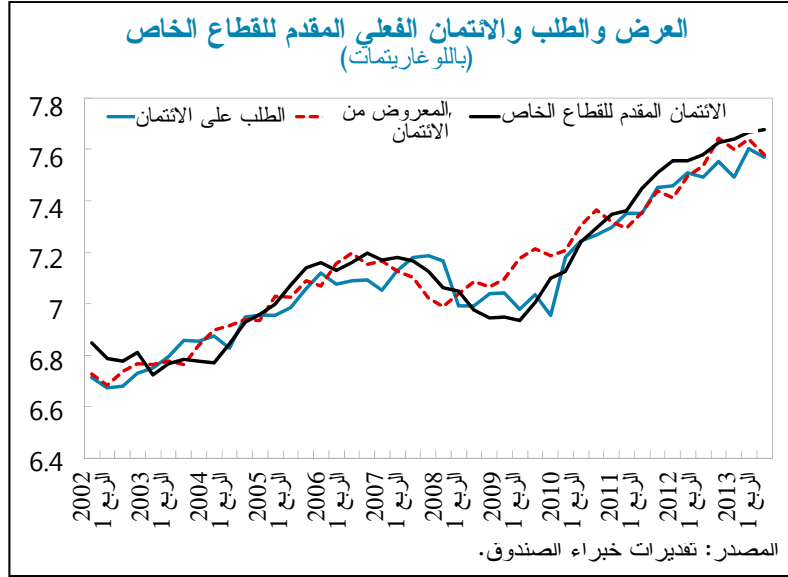
تقدير نموذج الاختلال بالاحتمالات القصوى			
المتغير التابع: الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص			
العينة: الربع الأول من عام 2002 إلى الربع الأول من عام 2013			
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	الاحتمالية
<b>الطلب على الائتمان</b>			
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	0.65	0.40	0.10
سعر الفائدة على القروض بالدولارات الأمريكية	0.09	0.04	0.02
المتغير الصوري للربع الثاني من عام 2008	-0.19	0.05	0.00
<b>المعرض من الائتمان</b>			
سعر الفائدة على الودائع في الأردن	0.01	0.03	0.77
القروض المقدمة للسلطة الفلسطينية	0.03	0.13	0.79
صافي الأصول الأجنبية	-0.86	0.40	0.03
لوغاريتم الاحتمالات	44.5	أكايكي	-1.66
متوسط لوغاريتم الاحتمالات	1.0	شوارتز	-1.3
تقديرات باستخدام الإجراء التكراري الذي أعده Berndt, E., B. Hall, R. Hall and J. Hausman			

العرض إضافة إلى استخدامه لجانب الطلب. والنتائج لجانب الطلب مماثلة لانحدارات المربعات الصغرى العادية مما يؤكد على أهمية إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار الفائدة بجانب المتغير الصوري لاختلالات البيانات في الربع الثاني من عام 2008. وعلى جانب العرض، لم تكن القروض المقدمة للسلطة الفلسطينية ذات دلالة في هذه الحالة أيضًا. وبدلاً من ذلك، فإن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية يخفض ميلها إلى تقديم قروض للقطاع الخاص المحلي. وعلى النحو المبين في الرسم البياني أدناه فإن الطلب على الائتمان والمعرض منه يطابقان تطور الائتمان الفعلي عن قرب معظم الوقت، وهو ما لا يشير إلى أن ترشيد الائتمان يمثل مشكلة كبيرة. غير أنه يمكن ملاحظة اختلافات بين الطلب

<sup>6</sup> راجع (2010) an (2010) for a detailed description

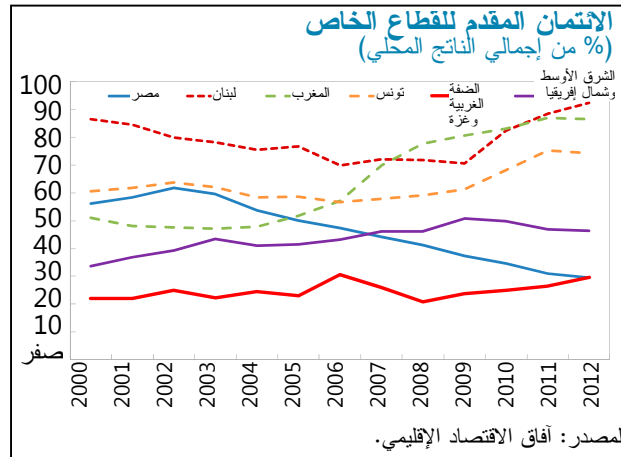
<sup>7</sup> نقوم بتقدير المتغيرات بالمستويات اللوغارتمية مصححة للاتجاه التحديدي غير الخطي. كما تخصم المتوسطات من المتغيرات ولذلك لا تظهر نقاط التقاطع.

والعرض في عامي 2008 و2009 عندما بدأ أن انخفاض الطلب على الائتمان دفع التطورات في الائتمان. وفيما يتعلق بأواخر عام 2012 ومطلع عام 2013، انخفض كل من الطلب على الائتمان والمعروض منه، مما يشير إلى أن الانخفاض الأخير في نمو الائتمان يعكس الأساسيات الاقتصادية التي يركز عليها وخاصة انخفاض إجمالي الناتج المحلي وارتفاع أسعار الفائدة.

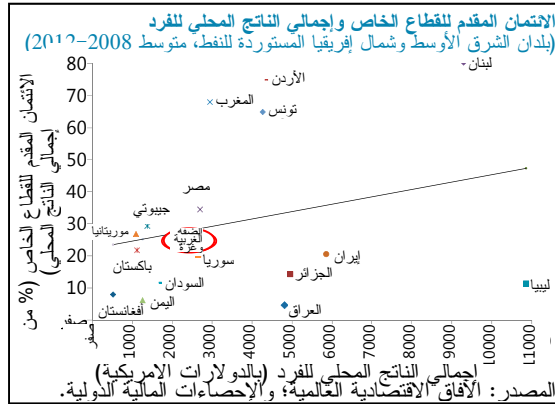


## هاء- مقارنات إقليمية لمستوى الائتمان المقدم للقطاع الخاص

17- من الممكن أن يكون الائتمان المقدم للقطاع الخاص متسقا مع أساسيات الدورات الاقتصادية في الضفة الغربية وعزة في الآونة الأخيرة، ولكن عند مستوى 28% من إجمالي الناتج المحلي فإنه أقل بكثير من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.<sup>8</sup> قد يكون هذا الوضع دون الوضع الأمثل حيث إن النمو الأقوى لاتجاه الائتمان المقدم للقطاع الخاص يمكن أن يزيد الاستثمار والعمالة ونمو إجمالي الناتج المحلي في نهاية المطاف. ولذلك تستكشف أدناه أسباب انخفاض مستوى الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي.



<sup>8</sup> راجع أيضا Barajas et al. (2010) للاطلاع على تحليل بشأن تباطؤ نمو الائتمان في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى.



18- تشير المقارنة القطرية إلى أن مستوى التعميق المالي في الضفة الغربية و غزة يتسق مع مستوى التنمية. إن معدل الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي منخفض نسبياً في الضفة الغربية و غزة، وإجمالي الناتج المحلي للفرد منخفض أيضاً. وفي بعض الأحيان تسير التنمية الاقتصادية إلى جانب التعميق المالي. ولذلك يمكن توقع أن تسهم زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي - كما يمكن توقعه إذا رُفعت القيود الإسرائيلية - في زيادة التعميق المالي، ولكن أيضاً أن التعميق المالي نفسه يمكن أن يزيد نمو إجمالي الناتج المحلي.

19- يبدو أن القطاع المصرفي يستطيع دعم المزيد من التعميق المالي نظراً لأن حالته أفضل بكثير من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كان رأس المال الأساسي للبنوك في الضفة الغربية و غزة للأصول المرجحة للمخاطر نسبته 22.7% في نهاية عام 2012؛ وظلت القروض المتعثرة عند مستويات منخفضة قدرها نحو 3.3% قبل وضع الضمانات المقبولة في الاعتبار و 2% بعد وضعها في الاعتبار. وعلاوة على ذلك، تصل مخصصات القروض المتعثرة إلى أكثر من 90% ولا تزال ربحية البنوك كبيرة على الرغم من ارتفاع معدلات السيولة. وتقرن مؤشرات السلامة المالية للضفة الغربية و غزة بشكل جيدة مقابل البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يشير إلى أن الضفة الغربية و غزة يمكن أن تتحمل معدل أعلى من الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي عن المعدل العادي للبلدان التي لديها نفس إجمالي الناتج المحلي للفرد.

20- ترتيب الضفة الغربية و غزة من حيث سهولة الحصول على ائتمان وفقاً لمؤشرات البنك الدولي بشأن ممارسة أنشطة الأعمال منخفض جداً. كان ترتيب الضفة الغربية و غزة من حيث الحصول على ائتمان هو 159 من بين 185 بلداً وهو أقل بالفعل من ترتيبها العام وهو 135. وترتيب جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى باستثناء الأردن في حين تأتي إسرائيل في المرتبة 12. ويبدو أن قوة الحقوق القانونية هي العائق الرئيسي ويمكن أن تعزى إلى جزئياً للقيود الإسرائيلية؛ ولا يجوز لموظفي إنفاذ القانون الفلسطينيين دخول القدس الشرقية والمنطقة جيم التي تغطي 60% من الضفة الغربية و غزة ولا يمكن استخدام العقارات والأصول المنقولة في هاتين المنطقتين كضمانة للقروض. وعلى الرغم من ذلك، يمكن تعزيز حقوق الدائنين أيضاً عن طريق إجراء إصلاحات محلية. وستستفيد البنوك على سبيل المثال من إجراءات المحاكم الأسرع التي يمكن أن تستغرق حالياً خمس سنوات أو أكثر لإنفاذ الضمانات. ويمكن للإصلاحات الأخرى أن تدعم الإنفاذ خارج المحاكم للسماح بوصف عام للضمانات وسجل موحد للضمانات.<sup>9</sup>

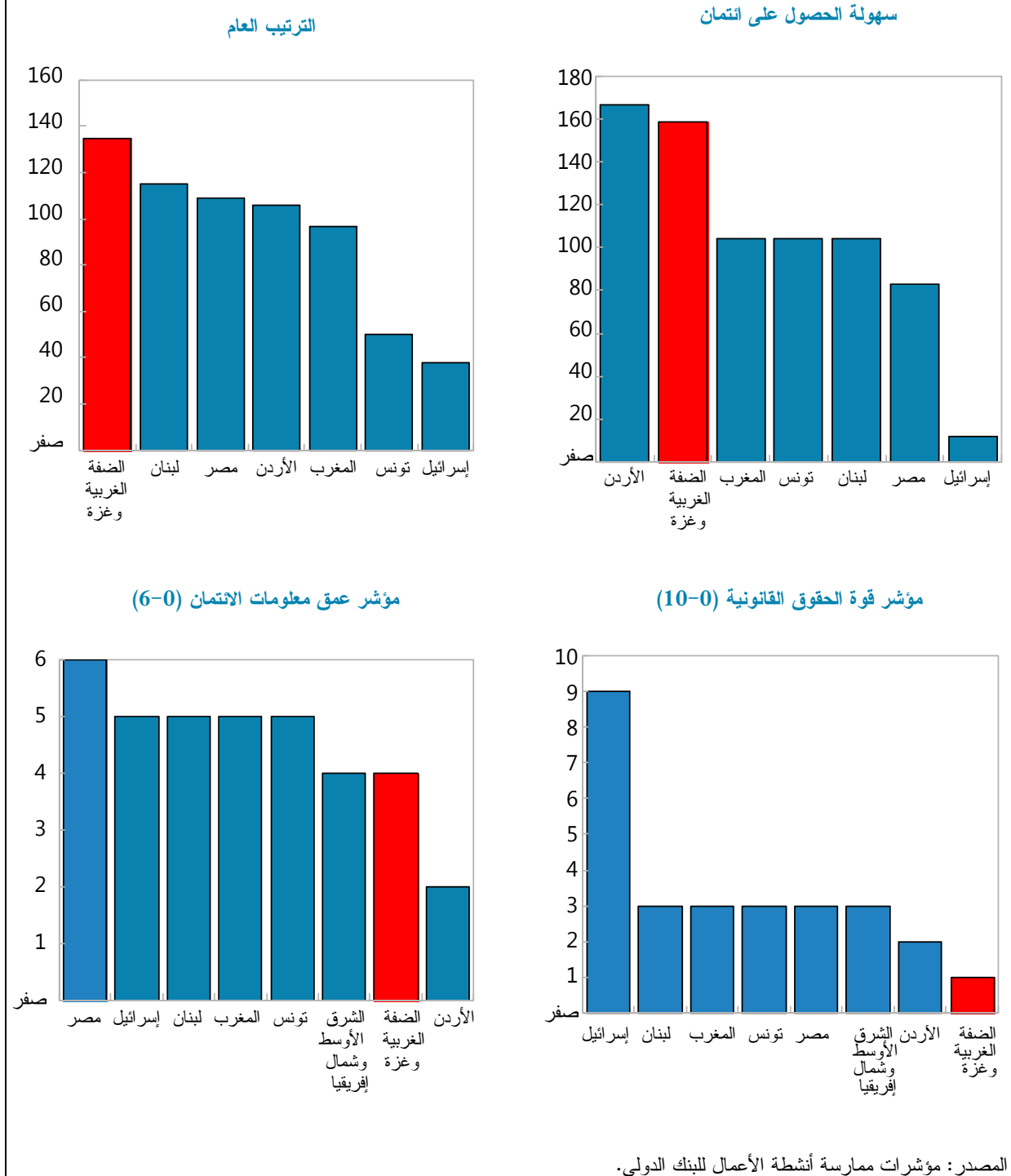
<sup>9</sup> راجع الفصل المتعلق بالنمو في هذا المجلد.

**21-** خلصنا إلى أن الانخفاض الأخير في الائتمان المقدم للقطاع الخاص يعكس إلى حد كبير محدثاته الدورية الأساسية مثل تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي وارتفاع أسعار الفائدة على الودائع في الأردن. تؤدي أسعار الفائدة الأعلى في الأردن إلى زيادة جاذبية الاحتفاظ بودائع أجنبية في المؤسسات الأم أو الشقيقة للبنوك التجارية التي يكون أصلها في كثير من الأحيان أردني، ويكون على حساب إقراض أقل للقطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة. ويشير ذلك أيضا إلى أن الأموال ستكون متاحة لنمو أقوى في الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة. ولا يوجد ما يشير إلى وجود ضغط على الائتمان أو ترشيد الائتمان من جانب البنوك. وبالتالي فإن الإصلاحات التي تزيد جاذبية الإقراض المحلي لدى البنوك يمكن أن تحسن التعميق المالي الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى دفع النمو الاقتصادي والعمالة. وفي حين لا توجد أدلة واضحة من الاقتصاد القياسي تفيد بالمزامنة، فإن البنوك والرقابة المصرفية عليهما العمل لإجراء مراقبة عن قرب لزيادة تعرض البنوك للخطر نتيجة الإقراض للسلطة الفلسطينية فضلا عن موظفيها ومورديها نظرا لأن هذه القروض تشكل 50% من الإقراض في ثلث البنوك التجارية ولذلك تمثل مخاطر ائتمان مركزة جدا. وفي هذا السياق، ينبغي أن تبذل السلطة الفلسطينية كل جهد ممكن لاعتماد إطار مالي متوسط الأجل وتجنب تأخيرات المدفوعات لموظفيها ومورديها.<sup>10</sup> وتؤدي هذه المتأخرات إلى زيادة مخاطر الائتمان لعدد كبير من عملاء البنوك، مما قد يقيد زيادة توسع الائتمان في الاقتصاد.

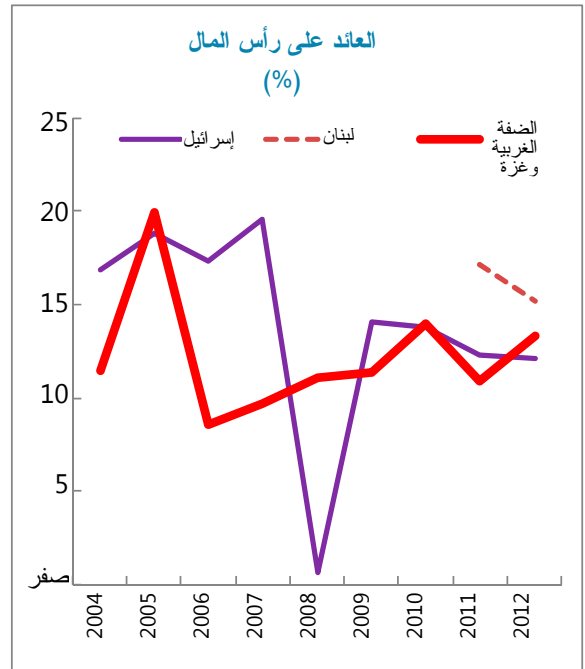
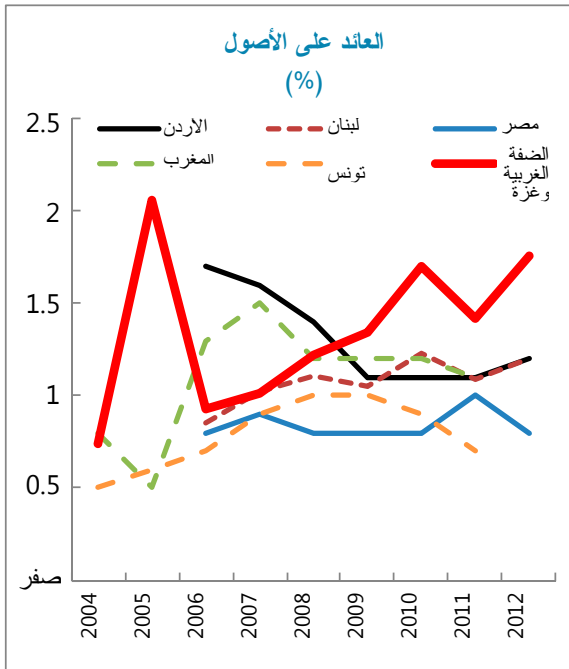
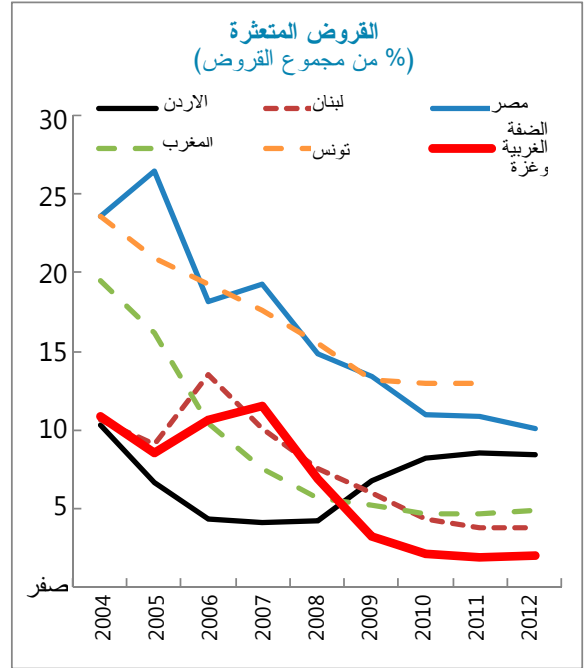
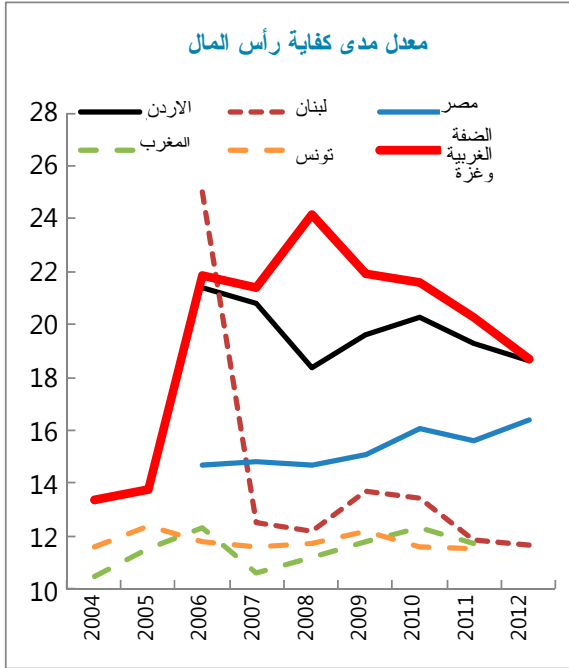
**22-** يمكن تفسير المعدل المنخفض نسبيا للائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي بدرجة كبيرة بمستوى إجمالي الناتج المحلي المنخفض للفرد في الضفة الغربية وغزة؛ غير أنه بالنظر إلى الحالة الجيدة للنظام المصرفي، هناك احتمال أن يزيد معدل الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي. وتشمل العوائق الهيكلية الرئيسية التي تعترض نمو الائتمان ضعف الحقوق القانونية، وخاصة حقوق الدائنين، وإجراءات المحاكم غير الفعالة والطويلة، ومحدودية فرص الحصول على ضمانات. ومن شأن تنفيذ قانون الأصول المنقولة أن يوسع نطاق توافر الضمانات، ويسهم في زيادة المعروض من الائتمان. ولتعزيز إمكانات نمو الاقتصاد، على السلطة الفلسطينية أن تتخذ تدابير لتحسين البيئة العامة للأعمال وتسهيل الحصول على الائتمان بصفة خاصة. وبالنظر إلى انخفاض حصة الائتمان المستخدمة لأغراض الاستثمار بشكل حاد في السنوات القليلة الماضية وكان نمو الائتمان في العديد من قطاعات الأعمال التجارية ذات الصلة سلبيا في الأونة الأخيرة، فقد تكون الإصلاحات التي تؤدي إلى ارتفاع الائتمان المقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة أو لأغراض إنتاجية أخرى مفيدة بشكل خاص لتحفيز النمو الاقتصادي. غير أنه ينبغي مراقبة النمو القوي الأخيرة للائتمان المقدم للمستهلكين بعناية.

<sup>10</sup> راجع الفصل المتعلق باستمرارية أوضاع المالية العامة في هذا المجلد وتقرير الخبراء.

الشكل البياني 1 الضفة الغربية و غزة: مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، 2013



الشكل البياني 2 الضفة الغربية وعزة: مؤشرات السلامة المالية، 2004-2012



المصدر: مؤشرات السلامة المالية.

## المراجع

- Barajas, A., R. Chami, R. Espinoza, and H. Hesse, 2010, "Recent Credit Stagnation in the MENA Region: What to Expect? What Can Be Done?" IMF Working Paper 10/219 (Washington: International Monetary Fund).
- Berndt, E., B. Hall, R. Hall and J. Hausman, 1974, "Estimation and Inference in Nonlinear Structural Models," *Annals of Social Measurement*, 3: 653–65.
- Kyobe, A., N. Nakhle, and A. Sadikov, 2012, "Private Sector Credit Growth in Lebanon—Supply or Demand Driven? *Lebanon—Selected Issues, Chapter 1*, (Washington: International Monetary Fund).
- Poghosyan, T., 2010, "Slowdown of Credit Flows in Jordan in the Wake of the Global Financial Crisis: Supply or Demand Driven? IMF Working Paper 10/256 (Washington: International Monetary Fund).
- Stiglitz, J. and A. Weiss, 1981, "Credit Rationing in Markets with Imperfect Information," *American Economic Review*, 71: 393–410.